

نهاء الدين

الاستثمار الأميركي الجديد

338.91

B15iA

~~MY 11 '56~~

~~24 '53~~

~~MY 28 '56~~

~~MAR 16 '60~~

~~APR 8 '60~~

~~APR 25 '60~~

~~MAY 9 '60~~

~~1 - OCT 1979~~

~~NU '56~~

~~JN 20 '56~~

~~MR 12 '57~~

~~MR 26 '57~~

~~JAN 4 '61~~

~~21 JUN 1978~~

~~MY 2~~

~~MY 25~~

~~JN 8~~

~~AP 9 '57~~

~~JUN 1 '57~~

~~AP 27 '56~~

~~SEP 5 '58~~

~~AP 27 '56~~

~~SEP 19 '57~~

~~14 FEB 1974~~

AL.

أحمد بهار الدين

الاستعمار الأمريكي الجديد

أوبرنجام النقطة الرابعة

الطبعة الأولى

١٩٥١

تقديم

في هذه الفترة المضطربة من تاريخ العالم ، التي تعصف فيها التيارات بمصر ، عصفتها بسائر الشعوب المضطهدة . وإذ تنيقظ حركات التحرير السيامي والاقتصادي ، وتقدم الصفوف طليعة لم تحجب ظلمة الحاضر عن أبصارها بريق المستقبل .. نجد الإمبراطوريات القديمة - والجديدة - تساند في مجهود أخير لحثق الحرية دفاعا عن كيانهما المتآكل ، ولإكتساب الأرض التي فقدتها ، مصطنعة في ذلك جيلا جديدة تخفي عين الشر القديم .

وفي مثل هذه الظروف ، يصبح فرضا واجبا على كل صاحب رأى أن يتوجه به إلى المثقفين من مواطنيه . ويصبح فرضا واجبا على المثقفين المثيقطين أن ينشروه بأقوى مافي كيانهم من قوة ، وفي أوسع ما يتيسر لهم الوعي المتزايد من نطاق .
فن أجل ذلك كتبت هذه الصفحات .

أحمد بهاء الدين

البرنامج من وجهة النظر الأمريكية

تقديم البرنامج

في ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، وقف الرئيس ترومان - بعد إعادة انتخابه - أمام الكونغرس يقول : « ان حاجتنا الاولى هي أن نتعلم كيف نعيش سويا في تفاهم وسلام . وفي هذه المرحلة من الشك تنظر شعوب الارض الى الولايات المتحدة طامعة في القوة والقيادة الرشيدة . وهانحن نمضى مع سائر الأمم نحو بناء صرح قوى للنظام الدولى والعدل .، وفي السنوات القادمة ، سوف ينطوى برنامجنا للسلام والحرية على أربع نقط . . »

ثم عدد الرئيس ترومان هذه النقاط الأربع :

- أولا - التأييد التام للأمم المتحدة والمظلمات المتفرعة عنها .
- ثانيا - الاستمرار فى برامج الانعاش الاقتصادى ، وتعميم الاتفاقات التجارية فى سبيل تنظيم تجارة عالمية حرة .
- ثالثا - تقوية الأمم المحبة للحرية ومساعدتها على دفع العدوان الذى يقع عليها .

رابعا - ويجب أن نهض ببرنامج جرىء ، من مقنضاه أن
تتمكّن المناطق المتخلفة اقتصاديا Underdeveloped areas من
الإفادة من تقدمنا العلمى والصناعى . ويجب أن يكون هدفنا هو
مساعدة الشعوب الحرة فى العالم على أن تنتج - بمجهودها الخاصة -
كميات أكبر من الغذاء والكساء ومواد البناء والقوى الميكانيكية ،
ثم استطرد يقول « وتعاون العمل ورأس المال الخاص فى
هذه الدولة (يقصد الولايات المتحدة) يمكن لهذا البرنامج أن يرفع
القوى الصناعية فى سائر البلاد ، ويرفع بالتالى مستوى الحياة
فيها »

وسرعان ما سلطت الأضواء على هذه النقطة الرابعة ، التى باتت
محل جدل عنيف ، فى الولايات المتحدة نفسها ، وفى العالم الخارجى
أيضا .. لما تحمله بين ثناياها من آمال عراض لرأس المال الأمريكى ،
ومخاوف جمّة تحذرهما ، الشعوب المتخلفة ، .

قال مستر أتشيسون فى تقديمه ان المشروع يقصده « أن نوضح
للعالم أجمع طريقة الحياة الأمريكية ونظمها وأهدافها ، وختم كلمته
بجملة بلاغية ، إذ قال ان النقطة الرابعة هى « استخدام الوسائل
المادية ، لغايات غير مادية ! »

وقال مستر سنيدر ، وزير المالية ، ان برنامج النقطة الرابعة
يختلف عن برامج الانعاش الأوروبى . فبرامج الانعاش تسدى الى
دول صناعية راقية ، لانتقصها الخبرة أو الصناعات الثقيلة . على

العكس من الدولة المتخلفة اقتصاديا .

ثم شرح البرنامج بشقيه : الفنى والمالى . ولاحظ بالنسبة للجانب الفنى ان الدول المتخلفة تستعين فعلا بالخبراء الأمريكين ، وذلك على نطاق أضيق مما يجب فى نظره . . . أما البرنامج المعروض فيقصد به توسيع نطاق هذه الاستفادة من المعونة الفنية ، وتأسيس هيئة مركزية مسئولة عن هذا النشاط ، وسنرى أهمية هذه الجملة الأخيرة بعد قليل .

أما بالنسبة للمساعدة المالية ، فقد نوه بالمزايا الكبرى ، التى تجنيها للدول المتخلفة من ترحيبها برؤوس الأموال الأجنبية . ثم تعرض لذكر المصاعب التى تلاحقها رؤوس الأموال الخاصة التى تهاجر فى الوقت الحاضر الى هذه الدول المتخلفة ، فقال ان رؤوس الأموال الأجنبية لا تقابل بالترحاب الكافى ، وفى الوقت الذى تهاجر فيه هذه الأموال لى تحصل على أرباح أكثر مما تحققها فى وطنها الاصلى ، فانها تجد أحيانا واضطهادا ، من القوانين المحلية . كأن تطالبها بنسبة معينة من الربح للدواطين ، ثم يقول ان رؤوس الأموال الأمريكية لا بد أن تحصل على ضمانات كافية ، ويؤكد ان الحكومة الأمريكية تتوى أن تكون هذه الضمانات ضمن معاهدات حتى تكفل احترامها (١) ،

such assurances our government is endeavoring (١) to obtain through the negotiation of bilateral investment treaties. This government places great stress—

وتحدث مستر ماكجى أيضا . وهو وكيل الخارجية الأمريكية
لشئون أفريقيا والشرق الأوسط وغرب آسيا . فكان كلامه قاصرا
على دائرة اختصاصه ، التى يسكنها حوالى ٦٠٠ مليون ، ثلث سكان
العالم .. وفى أرض التأخر هذه ، توجد مساحات شاسعة من
الأرض وأغنى آبار البترول والموارد الطبيعية الهائلة والغابات ومساقط
الأنهار والتربة الخصبة ... بغير استغلال . وأهلها يعرفون ذلك
ويتوقون الى استغلالها بصبر فارغ .

ثم برز اهتمام الولايات المتحدة بهذه المناطق

أولا - انه لا يمكنها تجاهل هذا العدد الهائل من السكان ، وهذه
الثروة الضخمة البكر . . خصوصا وعلاقتها مع روسيا السوفيتية
سيئة على هذا النحو .

ثانيا - ان معظم هذه الشعوب خارجة من استعمار قديم . وتجد
امريكا من واجبها - مدفوعة بدافع الصداقة - ان تساعد على
صون استقلالها الذى كسبته بالدماء ، وهى لا تريد اخضاعها
لنفوذها .. أو الاستفادة من الفراغ المتخلف فيها بعد الاستقلال ..
أو ربطها فى تكتلات معينة .. بل تريد مساعدتها وكفى !

ثالثا - من مصلحة الولايات المتحدة أن تنشط العلاقات التجارية

—on these treaties as concrete evidence that they are
prepared to offord it a fair opportunity to be put to
effective use”.

مع هذه المناطق الواسعة المزدحمة كما هي نشيطة مع أوروبا .

رابعاً - وفاة من أمريكا الأمم المتحدة ورسالتها . تجد لزاماً عليها أن تساعد الدول الأخرى سياسياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً . ثم عطف مستمر ما كجنى على الصعاب التي تقف في وجه البرنامج في البلاد المتخلفة نفسها : وأولها أن هذه الدول حديثة عهد بالاستقلال في الغالب فالشعور الوطني فيها متطرف وهي تكره كل ما يذكرها بفخاخ الاستعمار ، وتربط بين الاستعمار والرأسمالية ، وتشرك أمريكا في المسؤولية ..

وعامل آخر . . ما يربب البعض من أن لنا أغراضاً استعمارية . والشعوب المتخلفة التي كسبت حقها في الحياة بعد أن كفاح قاس ، لاتصور أننا نقدم لها مساعدة بريئة كهذه .

عامل ثالث . ان الثروة القومية في تلك الشعوب قد أصبحت تقليدية لاتزيد ، وأرباحها تنفق في شراء الأرض - نفس الأرض - وتكوين الاقطاعات أو اقتناء الذهب والأحجار الكريمة ، فالثراء هناك يكتسب بأخذه من الآخرين لا بالبحث عن انتاج جديد في ميادين جديدة (١) . وهكذا اقترن الريح بالاستغلال ،

عامل رابع . ما يسمعونه عن اضطهادنا الزوج والمولودين . والمسئولة عن هذه السمعة هي الصحافة !

(١) هذه الملاحظة صحيحة ، مع الأسف !

أما العامل الأخير ، فهو كثافة السكان في البلاد المتخلفة وسرعة
تزايدهم . وقد ذكر أن كثافة الميل الواحد تبلغ ١٤ في أمريكا
و ٢٠٠٠ في مصر . وأن الهند والباكستان يزيد عدد السكان فيها ٥
مليون في السنة . وهي زيادة تثقل كاهل أعظم الدول ثراء .
تلك هي الصورة الخارجية . التي قدم بها المشروع . فما هي
تفاصيله ، أو ناحيته العملية التطبيقية . من وجهة النظر الأمريكية
أيضا ؟

١ - طبيعة البرنامج وأغراضه

تقول وزارة الخارجية الأمريكية في كتابها الذي أصدرته عن
النقطة الرابعة أن لها أهدافا ثلاثة : انسانية وسياسية واقتصادية .
أما الأغراض الانسانية . فلسنا في حاجة الى سردها . لأنها
معروفة مقدما ولأنها لا توضع في المقدمة عادة إلا كفاتحة للشبهة ،
تسهل هضم ما بعدها !

والأغراض السياسية هي مكافحة الشيوعية ، والمحافظة على النظام
الرأسمالي الأمريكي القائم .

والأغراض الاقتصادية هي زيادة القوة الشرائية للشعوب
المتخلفة مما يزيد في نطاق توزيع السلع الأمريكية . فالملحوظ أن
الفرد في البلاد الراقية يستهلك من السلع الأمريكية سنويا ما قيمته -
في المتوسط - ٥ دولارات و ٨٠ سنتا . وفي البلاد النصف متقدمة

دولار واحد و ٢٥ سنت . وفي البلاد المختلفة ٨٠ سنت فقط .
وثانياً ، السيطرة على موارد المواد الخام في هذه البلاد المختلفة بعد أن
نضبت الموارد الموجودة في أمريكا ذاتها أو أهكت أنها كاشديدا ،
حتى تضمن الصناعة الأمريكية مددا مستمرا من الخامات اللازمة
لاستمرارها . وثالثا ، تصدير رأس المال الأمريكي الى الخارج .
وسنرى فيما بعد أن هذا هو الهدف الرئيسي .

٢ - نطاق البرنامج

النطاق الجغرافي

ذكر الرئيس ترومان في بيانه ، المناطق المختلفة اقتصاديا ، على
العموم بغير تخصيص . وقد ذكر المسؤولون بعد ذلك أن هذه المناطق
تشمل أمريكا اللاتينية ، وأفريقيا ، وآسيا بما فيها الشرقين الأدنى
والأقصى .

فهو يستبعد دول غرب أوروبا جميعا . لنضجها الاقتصادي من
ناحية ولخضوعها لمشروعات أخرى كمشروع مارشال وبرنامج الاغاثة
والتعمير . وهو يستبعد الدول الشيوعية جميعا الأوروبية منها والآسيوية .
فلا يبقى من أوروبا بعد ذلك غير اليونان وتركيا . وهي تدخل في
نطاق البرنامج .

وهو يشمل الشعوب المستقلة ، وشبه المستقلة ، والخاضعة
للاستعمار الكامل على حد سواء . ونلاحظ هنا أن أمريكا تتسلل

بذلك الى صميم اختصاصات، الدول الاستعمارية الأخرى كإنجلترا
وفرنسا مثل المغرب والسودان وبورما . ويلاحظ أيضا ، للسبب
نفسه ، ان أمريكا رغم انها ذكرت هذه المناطق إلا أنها لا تبذل مجهودا
جديا في الوقت الحاضر للنفوذ اليها . لا زهد بل لخوف من أن
تصطدم مصالحها اصطداما سافرا مع فرنسا وإنجلترا وهو لندا وغيرهما
وعلى ذلك فتكون المحاولات الأولى في بلاد مستقلة مثل سوريا
وتركيا وفي البلاد التي تزعم فيها النفوذ الإنجليزي ك مصر .

النطاق التنفيذي

وضع البرنامج في حسابه خطة ضخمة لاستغلال هذه البلاد
المتخلفة . لم يدع فيها كبيرة ولا صغيرة الا وضع عليها إصبعها .
ففي الزراعة ، يرمى البرنامج إلى إدخال الآلات الزراعية وتوفير
وسائل الري الحديثة . واستيراد أنواع البنود الممتازة . ونشر
الزراعات المجمولة في هذه المناطق أو النادرة فيها . وتطبيق الطرق العلمية
لحفظ المحاصيل على مدار السنة . ثم تعاليم الفلاحين الصناعات الزراعية
المختلفة كحفظ اللحوم ومنتجات الألبان . مع العناية بالثروة
الحيوانية وتحسين سلالاتها .

كذلك فبالنسبة لساكني منابع الثروة الطبيعية ، وضع الخبراء
الأمريكيون خطوطا عريضة لاستغلال كل القوى : مساقط المياه ،
مناجم الفحم والحديد وغيرها ، آبار البترول ، طرق النقل البري
والبحري ، مصايد الأسماك ، الصحاري والغابات .. إلى آخره .

أما الصناعة . أى ، الصناعة التحويلية ، بالتعبير الفني ، فلها وضع آخر . فالبرنامج لا يضمها فى المقام الأول ، أو إن شئنا الدقة لا يكاد يضع « الصناعات الثقيلة » فى برنامجه . فدعاة البرنامج يهتمون أساسا بنشر الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات الخفيفة التى تساعد على رفع مستوى الفلاحين وتوفير حاجياتهم الغذائية دون أن تخلق بيئة صناعية قوية مستقلة . عدا الصناعات « الاستخراجية » طبعاً . ويقول أصحاب النقطة الرابعة فى ذلك أن زيادة كمية الطعام التى يأكلها الفلاح يجب أن تسبق إنتقاله من القرية إلى المدينة ، ومن الحقل إلى المصنع .

ويهتم البرنامج طبعاً « بالأيدي العاملة » . إذ لا بد له من خلق بيئة صالحة لهذا النشاط . ومن ثم يأخذ على عاتقه مرافق التعليم والصحة والسكن . ألسنا نرى الشركات الكبرى تبنى لهاها البيوت وتقيم لهم المدارس ، إستكمالاً لكفاية العامل واستزادة من قدراته ؟ فكذلك ستفعل أمريكا كدولة ، والشركات الأمريكية كمنظمات خاصة ، فى المناطق المتخلفة .

فبالنسبة للتعليم مثلاً . . سوف تبعث البعث لتعليم الكبار والصغار ، وترسل الفنيين الذين يرسمون للتعليم مناهجه وخططه وتقيم « مدارس نموذجية » تحتذىها الدول المتخلفة فى مدارسها . وتُنشئ المعاهد التى تخرج المدرسين وتدريبهم . وترسل الممتازين إلى أمريكا . كما تساهم فى تنظيم الإدارة المشرفة على التعليم !

وهكذا تنفذ النقطة الرابعة إلى صميم كيان الدولة ، وعناصر
تكوينها ، وعوامل تطورها . وأهداف هذا النوع من التعليم معروفة :
أنها خلق الأيدي العاملة الطليعة الماهرة التي تؤدي خدماتها في المشروعات
الاقتصادية على أكمل وجه .

وعلى هذا يقيس القارىء برامج الصحة والسكن .

وفي البرنامج بند آخر يدخل تحت عنوان «مساعدة الحكومات» .
وهذه المساعدة تشمل إرسال الخبراء لتنظيم الإدارة الحكومية وطرق
الإدارة . والخبراء الذين ينظمون مالية الدولة المتخلفة ويضعون
النظم اللازمة في مسائل الضرائب والرسوم الجركية والنقد والميزان
التجاري والتجارة الداخلية والخارجية ، وخبراء الإحصاء والخبراء
الجغرافيون لوضع الخرائط ومسح المناطق ودراسة الجو .
وخبراء الخدمات الاجتماعية لمواجهة مشاكل هجرة العمال ونشوء
العائلات .

٣ - تنفيذ البرنامج

والمعاونة ، التي تقدمها النقطة الرابعة تتكون من شقين منفصلين ،
وإن كانا متكاملين إلى حد بعيد . الشق الأول هو المساعدة الفنية ،
والثاني هو المساعدة المالية .

المعاونة الفنية : تهدف إلى تزويد البلاد المتخلفة بالخبرة والمعرفة
التي تنقصها . فالملاحظ أن البلاد المتخلفة بوجه عام تفتقر إلى الخبراء

والإخصائين في شتى مناحى نشاطها . تنقصها الخبرة في تنظيم إدارتها
الحكومية . وتنقصها الخبرة في وسائل مكافحة الأمراض المتوطنة
والأوبئة التي تضعف إنتاجيتها . وهذا النوع من المعونة ينظمه
البرنامج عن طريق إنفاذ الخبراء والبعوث الفنية في شتى أبواب
النشاط التي تحتاجها البلدان المتخلفة . ومهمتها أولاً ، إستقصاء
أحوال البلد المتخلف ودراسة إمكانياته ثم وضع الخطط لاستغلال
موارد الثروة فيه وتوفير البيئة اللازمة لهذا الإستغلال . وقد تقوم
أمريكا في باب المعونة الفنية بإقامة مؤسسات نموذجية علمية أو فنية
لتكون قدوة تحمذى فيما تأتية الدولة المتخلفة بعد ذلك من أمر .

وقد قدمنا أن هذا الجانب من المعاونة منفصل تماما عن الجانب
المالى . وأن الدولة التي تقبل المساعدة الفنية ليست ملزمة بقبول
المساعدة المالية فيما بعد . ومع ذلك فإن تفاصيل البرنامج لا تدع
مجالا للشك في أن هذه المعونة الفنية ما وضعت إلا لتمهد للمعونة المالية
سبيلها وتوطئ لها أقرب الطرق وأضمنها للاستثمار المجزى . فأصحاب
رؤوس الأموال الأمريكية لن يقبلوا على تصدير أموالهم الإقبال
المطلوب إذا كان مستقبل الإستثمار غامضا تحوطه الريب . وبدلاً من
أن يتسرع رأس المال الأمريكى في الهجرة إلى البلاد المتخلفة ثم
يصطدم بصعوبات الإستثمار العديدة - من عدم كفاية المواصلات
وضعف مستوى العمال في الإنتاج . ومن إحتتمالات الخسارة التي لم
تكن متوقعة . أو مصاريف التنقيب والتجارب التي قد لا تسفر عن

جدوى - أرادت الحكومة الأمريكية أن تضمن إقبال رأس المال على الهجرة ، وأن تجنبه هذا المخاطر إذا هاجر فعلا . فبدأت برنامج للمعونة الفنية . أخذت على عاتقها تمويله وتنفيذه . وزعمت أنه غير مرتبط بالمعونة المالية حتى لا يطول تردد البلاد المختلفة في قبوله . وحقى يبدأ عمله وتكون لدى أمريكا فسحة من الوقت تتفق فيها على طريقة التصدير ، وتتوصل في خلالها إلى إقناع البلاد المترددة بقبول رأس المال المتدفق .

أما هذه المساعدة المالية فيأتى دورها بعد ذلك . وهى عبارة عن تصدير كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأمريكية الى البلاد المختلفة . وقد حدا بها الى تقديم هذه المساعدة - كما تقول - أن البلاد المختلفة لا تخرج لها من الحلقة المفرغة التى تدور فيها - من ضعف الانتاج الذى يؤدى الى قلة الاستثمار . وقلة الاستثمار التى لا تؤدى إلا الى ضعف الانتاج وقلة المشروعات الجديدة . . لا تخرج لها من هذه الحلقة المفرغة إلا بنقل رؤوس الأموال الأجنبية اليها ، كما ينقل الدم الى المريض .

٤ - تمويل البرنامج

كان واضحا أن تمويل البرنامج فيما يتعلق بالمعونة الفنية ، يقع على عاتق الحكومة الأمريكية . وقد استصدرت من الكونجرس فى يونيو ١٩٥٠ قانونا من مقتضاه رصد ٣٥ مليون دولار لتمويل هذه

المعونة في سنتها الأولى التي تنتهى في يونيو ١٩٥١ .

ولا تنفرد الولايات المتحدة بالانفاق على هذه المعونة ، فهى إذا كانت ستدفع ثمن المواد اللازمة لهذه الدراسات من آلات ومحطات تجارب وعقاقير طبية كما تدفع للخبراء مرتباتهم ونفقات سفرهم ، فعلى الدولة المستفيدة أن تدفع نفقات الانتقال الداخلى للخبراء وتوفر لهم المكاتب والسكرتارية وتقوم ببناء المنشآت الدائمة التى سيقومون بالعمل فيها كما هاد التعليم المقترحة .

أما تمويل الجانب الثانى - والا هم - من البرنامج . فقد كان موضع جدل عنيف بين دعاة . فوزارة الخارجية الأمريكية كانت تقيم حسابها على أساس أن الحكومة هى التى ستقدم المعونة المالية . غير أن وزارة الخزانة اعترضت على هذه الخطة بشدة ، مطالبة بترك الأمر لرؤوس الأموال الخاصة ، وإن يقتصر دور الحكومة الأمريكية على التمهيد ، والتسهيل ، وتقديم بعض الضمانات الكافية لإغراء رؤوس الأموال على التصدير . وبين الرايين انقسم الكتاب الأمريكيون ورجال الأعمال فيهم .

ومن رأى وزارة الخارجية . كان موديس روزنتال ^(١) ، الذى قدم بيانات احصائية عن مدى حاجة البلدان المتخلفة إلى الإصلاح ونسبة احتياجهم فى كل باب . فذكر أن مصر ١٢٪ من حاجتها

(١) رئيس اتحاد المستوردين الأمريكيين ومن أبرز المؤلفين فى أبواب الاستيراد والتصدير والتجارة الدولية

في باب القوى الكهربائية والمائية . و ٢٢ / في باب النقل
 والمواصلات و ٢٤ / في أبواب الصحة والخدمات العامة . وشمال
 أفريقيا ١٢ / قوى مائية وكهربائية و ١٧ / نقل ومواصلات و ١٦ /
 زراعة و ٢٤ / إصلاحات إجتماعية وصحية . والهند تحتاج ٢٠ /
 قوى مائية وكهربائية بما فيها الري و ٣٤ / نقل و ١٠ / زراعة
 وخلص موريس روزنتال من هذه الأرقام إلى أن البلاد
 المتخلفة تحتاج في الدرجة الأولى إلى مشروعات الصحة والتعليم وطرق
 المواصلات ووسائل النقل وزيادة الإنتاج ونشر القوى المائية
 والكهربائية . وهذا النوع من المشروعات ليس مما تقدم عليه رؤوس
 الأموال الخاصة ، إذ أنها ستعجز رأسا إلى المشروعات المربحة من
 وجهه نظرها الخاصة ، تاركة هذه المشروعات التي تهتم الشعوب المتخلفة
 قبل كل شيء . والتي يفترض أن تكون هدف برنامج المعونة الأول .
 وهو إذ يوجه هذا الهجوم إلى رؤوس الأموال الخاصة ، داعيا
 إلى قيام الحكومة الأمريكية بالتمويل ، يعلم أن قومه يكرهون كل
 دعوة إلى تدخل الحكومة في القيام بمشروعات . ولكنه يذكرهم
 بأن الدولة قد قامت - في الولايات المتحدة نفسها - بالكثير . قامت
 بمد الطرق وإقامة الجسور والكباري وضبط الفيضانات وعمل
 الخزانات والمدارس والمستشفيات . وهي مرافق لا يتصور أن
 تنهض بها رؤوس الأموال الخاصة .

ويعارض هذا الرأي فريق آخر . يتمسك بأن يترك الأمر كله

رأس المال الخاص . فالرأسمالي الأمريكي لا يأمن على إقراض
بقوده . بل هو يريد أن يباشر استثمارها بنفسه على الوجه الذي يريد .
فيضمن ربحه ومستقبل مشروعه . كذلك فإن دافى الضرائب
يخشون من مقبة نهوض الدولة بهذا العبء الخطير . فإن كل خطر
يهدد البرنامج ينذر برفع الضرائب الفادحة أو إختلال الميزانية
إختلالا خطيرا .

غير أن أهل الوسط فيما يظهر يكسبون المعركة . ومن هذا الفريق
« جيمس واربرج » الذي يشارك في نقد القائمين بترك الميدان لرأس
المال الخاص . قائلا أن هذا الرأي ليس في مصلحة رؤوس الأموال
ذاتها ، التي لا يمكن أن تحصل على أكبر الأرباح إلا في « الجو »
الملائم للاستثمار . وهذا الجو يحتاج إلى مشروعات سابقة ، على
الحكومة الأمريكية أن تنهض بها . لأن رؤوس الأموال الخاصة
إن تفكر في تنفيذها وإن يغيرها بها ما قد تقدمه الحكومة من ضمانات
فالمشروع - في رأيه - كالرأه .. إما جذابة أو غير جذابة ! ولا
دخل لاضمانات الحكومة في جاذبيتها ! .

على أية حال . فإن رأس المال الخاص سيلعب بغير شك الدور
الأول في الإستثمار . وسيكون استثماره مباشرا . أي أن الرأسماليين
الأمريكيين سيباشرون استثمار رؤوس أموالهم في البلاد المتخلفة كما
يباشرونه في أمريكا .

ولم يذكر دعاة البرنامج رؤوس الأموال الخاصة في البلدان

المتخلفة بدور كبير . فهم يقيمون حسابهم على أساس أن رأس المال المحلي ضعيف ، والإدخارات نافهة ، وإن كان لا مانع من إشتراكها مع رؤوس الأموال الأمريكية ، من ناحية المبدأ !

هذا وقد قدر موديس روزنتال الأموال التي يجب تصديرها من الولايات المتحدة بمبلغ ٢ بليون دولار سنويا لمدة الخمس سنوات الأولى من البرنامج ، كحد أدنى .

عقبات في الطريق

لم يغفل دعاة البرنامج عما تعترضه من عقبات . خصوصا الجزء الخاص باستثمار رؤوس الأموال الأمريكية في البلاد المختلفة .

وأول ما يرد على الخاطر .. الحالة الدولية القلقة التي لا تغرى بتصدير رأس المال إلى الخارج لما تبعثه من الخوف في نفوس الممولين

رؤوس الأموال الأمريكية الموظفة في الخارج ببلاتين الدولارات

المكان	١٩١٩	١٩٢٩	١٩٤٠	١٩٤٨
كندا	٠.٨	٢	٢.١	٣.٣
أمريكا الجنوبية	٢	٣.٦	٢.٦	٤.١
أوروبا	٠.٧	١.٤	١.٩	٢.٣
مناطق أخرى	٠.٤	٠.٧	٠.٧	١.٦
المجموع	٣.٩	٧.٧	٧.٢	١١.٣

من احتمال قيام الحرب . وهناك أيضا سوء ظروف الإستغلال في البلاد المختلفة .. لعدم توفر طرق المواصلات اللازمة فيها والأيدى العاملة وغير ذلك . وهناك الحركات الوطنية واليسارية التي تسكره التدخل الأجنبي بوجه عام . والتي ينتظر منها أن تبدى مقاومة عنيفة لتطبيق البرنامج . فإذا طبق فإنها تظل خطرا جارفا يهدده . وهناك كذلك الجمل المتبادل بين الطرفين (١) ، بين أمريكا من ناحية والبلاد المختلفة من ناحية أخرى ، مما يدعوها إلى التفكير ألف مرة قبل الأقدام على خطوة تفاهم واحدة .

(١) في بحث طريف للاستاذ كارلتون كون أستاذ الأثروبولوجى بجامعة هارفرد . يقول ان معلومات شعوب الشرق الأوسط عن أمريكا نافية : فالعامة لا يعرفون عن الأمريكان إلا أنهم هؤلاء الخنود الأصحاء الذين جاموا في وقت الحرب وكانوا ينفقون بسخاء ، ويسكرون ويعربدون ، ويوزعون السجائر والشيكرولاته . ثم الرجل العادى الذى يقرأ الجرائد ويسمع الراديو ويهتم بالسياسة . وهذا يكره أمريكا كراهة شديدة . ويذكر لها إضطهادها الزوج ومحاباتها لاسرائيل . وهناك أخيرا تلك الطبقة القليلة من الذين تعلموا في أوروبا وأمريكا ويقول أن هؤلاء هم د أصدقاء أمريكا الحقيقيين الذين يمكنها الاعتماد عليهم ، وهم الذين يشرحون لمواطنيهم نوع الحياة في أمريكا . وإن كانت تصرفات أمريكا السياسية كثيرا ما تخرجهم أمام مواطنيهم ومن ناحية أخرى فإن معظم معلومات الشعب —

واسكن هذه العقبات العامة ليست كل شيء ، فهناك :

القيود التي تفرضها الدولة المتخلفة :

فالدول المتخلفة تفرض قيودا كثيرة على الاستثمار الفردي .
بعض هذه القيود خاص بالمشروعات الأجنبية وبعضها يشمل الأجنبية
والوطنية على السواء ، وفي مقدمتها :

١ - التأميم : فقد أصبح الاتجاه نحو تأميم المرافق العامة
والصناعات الكبرى واضحا جارفا ، نتيجة للانتصارات التي تسجلها
المبادئ الاشتراكية كل يوم ، لما يتوافر لدى الشعوب من الأدلة
على فشل النظام الرأسمالي . ودعاة النقطة الرابعة يرون في هذا
الاتجاه خطرا كبيرا . إذ يغدو ما تقيمه رؤوس الأموال الأمريكية
في دولة ماعرضة للاستيلاء عليه وتأميمه في أي وقت . ومن رأيهم
أن التعويض لن يكون مجزيا للرأسماليين الأمريكيين بأي حال .
لذلك فانهم يشترطون أن تعهد الدول المستفيدة بأن لا تقدم على

— الأمريكي عن الشرق الأوسط مستمدة من بعض الأفلام السينمائية
مثل « لص بغداد » ، و « صقر الصحراء ! » ، ويؤيد هذه المعلومات
ما تنشره الصحف الأمريكية من كاريكاتير للأمراء السعوديين الذين
يزودون أمريكا !

وهو يعمل جهل الأمريكيان الملموس باستكفاءهم الذاتي وبمزلتهم
الغيبية عن العالم الخارجي ! .

التأميم . بل أن بعض المتطرفين يشترطون تعديل دساتير الدول المتخلفة بحيث ينص فيها صراحة على تحريم تملك الدولة للعراق العامة أو الصناعات السكرى .

٢ — حماية الصناعات المحلية : يرى الرأسماليون الأمريكيون أنه لا مفر من إلغاء كافة القيود التي تفرضها الدول أحيانا بحجة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية . ويصرّون على أن يترك الميدان حرا للمنافسة . . . أي لكل القوى الضعيف . . . ولو كان هذا الضعيف من لحم الوطن ، ودمه !

٤ — اشتراك رأس المال الوطنى : كذلك فإن بعض الدول تشترط لقيام رأس المال الأجنبي بمشروع ما ، أن يكون ٥١ ٪ على الأقل من رأسمال المشروع مملوكا للوطنيين . وهم لا يقرون هذا الوضع مطلقا . ولا يقنعهم ما تعرضه بعض الدول من إستثناءات الشركات الأجنبية من هذا الشرط فى بعض الحالات ، كما إذا تعذر جمع هذه النسبة من الإكتتاب المحلى . بل يطالبون بإلغاء هذه الشروط دفعة واحدة ، حتى تتمتع رؤوس الأموال المصدرة بكامل حريتها فى العمل .

ومن هذا النوع ، الشروط الأخرى كاشتراط نسبة معينة من الوطنيين فى عمال الشركة وموظفيها أو إجبار الشركات على إستخدام لغة معينة فى أعمالها ! (كقانون إستعمال اللغة العربية فى مصر) .

٤ — الضرائب : فالدول عامة تفرض ضرائب كثيرة ، بل

ومزدوجة أحيانا ، على رؤوس الأموال . ومنها من تحدّد حداً أقصى للربح . أو تشارك صاحب رأس المال في ربحه الزائد عن حد معين .. إلى آخره .. وكل هذا يجب إلغاؤه !

والكتاب الأمريكيون يرجعون هذه العقوبات كلها إلى سبب واحد هو : سوء سمعة الرأسمالية ! فهم يقولون أن الرأسمالية في أوروبا وغيرها قد أساءت التصرف ! فاحتكرت الأسواق ، وبخست الأجور ، واستبدت بالعمال ونشرت جوا فاسداً بما تستعمل من وسائل الرشوة وإستغلال النفوذ والتدخل في السياسة والضغط على الحكومات . مما جعل الناس يكرهون النظام كله . وهم يؤكدون أن الرأسمالية الأمريكية بالذات من نوع آخر : فهي أرق قلباً ، وأخف دماً ، وأكثر رفقا بالعباد !! (١)

ويضيف دويلارد ثورب ، إلى هذه الصعاب المتوقعة . حالة التضخم التي يخشى من تفاقمها في البلاد المتخلفة . حين تقوم رؤوس الأموال الأمريكية بالصرف الكثير دفعة واحدة في السوق المحلية لهذه البلاد . والتضخم ظاهرة بعيدة عن الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ، الذي لا بد منه لازدهار مؤسسات النقطة الرابعة . ولكنه لم يجد لذلك حلاً إلا أن يتهجم على الشعوب المتخلفة فيقول

(١) نشرت مجلة د نيوزويك ، الأمريكية في عددها الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠ ، تعليقاً على معركة الانتخابات في نيويورك . —

إن كل زيادة في اموال أهلها ينفقونها في شئين : تكرار الزواج أو شراء الأسلحة . وتلك سلعتان لا ضرر من إرتفاع أسعارهما !

وسائل التغلب على هذه الصعاب

والحكومة الأمريكية تريد أن تمهد لبرنامجها بالتغلب على الصعاب التي أسلفناها . وهي تنوى إنتهاج خطة يعبر عنها المسؤولون فيها ، ويتناقش حولها الكتاب هناك ، ويمكننا إجمالها في الآتي :

أولا : إنتهاج سياسة خارجية جديدة للولايات المتحدة . تقوم على أسس من مشروعات إقتصادية مشابهة كمشروعات مارشال والإغاثة والتعمير وغيرها . وذلك لإقناع شعوب العالم بنواياها الطيبة ولخلق توازن تجارى نشيط في الوقت نفسه .

وغرب حقا أن تحاول الحكومة الأمريكية إقناع الشعوب بنواياها الطيبة من وراء برنامج النقطة الرابعة ، ببرامج مشابهة . وقد كان أجدى عليها في هذا ، الإقناع ، أن تسير سيرة أخرى في قضايا الشعوب المستعمرة والمحتملة . تقوم على تحريرها من نفوذ

— قالت فيه أن د وال ستريت ، أرغم د ديوى ، الجمهورى على أن يرشح نفسه لمنصب حاكم نيويورك مرة ثالثة . وجعل د هانلى ، يتنازل عن ترشح نفسه نظير تصفية ديونه كلها وتعيينه في وظيفة كبيرة . وقد اعترف هانلى بذلك في خطاب نشره الديمقراطيون في الصحف !

الإمبراطوريات الإستعمارية ، بادئة بنفسها .. ثم بمن تقول !!

ثانيا: عقد معاهدات ثنائية مع كل دولة تنتفع بالبرنامج . حتى تضمن هذه المعاهدات حماية رؤوس الأموال المصدرة ضد شتى أنواع التقلبات ، وتهيء لها جوا كافيا من حرية الإستثمار . ولتحدد سلطة الدولة المستفيدة في فرض الضرائب عليها حتى لا تعتمد ذات يوم إلى إرهابها . على أن تكون هذه المعاهدات طويلة الأمد ، تأمينا ضد تقلب الظروف .

والإخلال بهذه المعاهدة طبعاً .. يعطيها حق التدخل ! .

ثالثا : بتغيير بعض النظم الضرائفية في الولايات المتحدة نفسها . وهذا البند لا يعيننا كثيرا . ولكنه يقوم بوجه عام على تخفيض فئات الضريبة على أرباح رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج . ولن تخسر الخزنة الأمريكية من ذلك .. فلقاء تخفيض القمة ، سيرتفع المحصول بازدياد المؤسسات والأرباح .

رابعا : بقيام الحكومة الأمريكية ببرنامج المعونة الفنى الذى أسلفنا الإشارة إليه .

خامسا : أن تلتزم الحكومة الأمريكية بتأمين رؤوس الأموال المصدرة ضد أخطار معينة ، غير الأخطار العادية التى تتعرض لها كل مؤسسة صناعية . وأبرزها خطر ان : الأول عدم إمكان تحويل أرباح المؤسسات من العملات المحلية إلى الدولار . والثانى خطر التأميم بالمصادرة أو بنزع الملكية .

فبالنسبة للخطر الأول . قد يحدث أن تجنى المؤسسة أرباحها من السوق المحلية - في مصر مثلا - جنهات مصرية . ولكن القيود المفروضة على العملة لا تسمح بتحويل هذه الجنهات كلها إلى دولارات أمريكية ، تعود إلى أصحاب المؤسسة في الولايات المتحدة . وبالنسبة للخطر الثاني ، فإن كل هذه المعاهدات والاحتياطات قد لا تجدى إزاء ثورة جارفه ، أو انقلاب خطير يصادر رأس المال الممثل في مؤسسة دفعة واحدة . أو ينزع ملكيتها لقاء تعويض غير عادل في نظر أصحاب رأس المال . أو أن تدفع لهم الدولة المستفيدة هذا التعويض بعماتها المحلية ، أى بغير الدولار ، مما لا يمكن تحويله كله .

إزاء ذلك تقدمت الحكومة الأمريكية إلى الكونجرس لتعديل قانون بنك الاستيراد والتصدير الصادر سنة ١٩٤٥ تعديلا من مقتضاه أن يضمن البنك تحويل الأرباح إلى الدولار . وذلك بعد أن تستنفد الحكومة الأمريكية وسائلها ، في إجراء هذا التحويل بغير لجوء إلى البنك . وأن يضمن البنك أيضا تعويض أصحاب رأس المال في حالات المصادرة ونزع الملكية .

وحين نقول « بنك الاستيراد والتصدير » ، فكأننا نقول الحكومة الأمريكية ، بل الدولة الأمريكية كلها . وسوف نرى أن هذه التعديلات التي تقررت : علامات خطر !

البرنامج على حقيقته

تصدير رؤوس الأموال الأمريكية

تلك إذا هي النقطة الرابعة . عرضناها فيما سبق ، في الثوب الذي أراد لها الرئيس ترومان والحكومة الأمريكية أن تبدو به . ولم نبخل على وجهة النظر الأمريكية عما يوضحها ويجلوها ، مما سلطه عليها الكتاب والمفكرون الأمريكيون من أضواء من الزوايا التي طابت لهم .

غير أننا إذ ننعم النظر في حقيقة هذا البرنامج ، وننحى جانبا هذا الديكور ، الذي أحيط به . . نجده لا يعدو أن يكون خطة شاملة لتصدير رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج . وهو بهذا الوصف مرحلة جديدة من مراحل النظام الرأسمالي العتيق . وليس أدل على هذا القصد من قول الرئيس ترومان في تقريره السنوي للكونجرس عن الحالة الاقتصادية أن البرنامج يزود بالمعونة الفنية الشعوب التي تحتاج إلى رؤوس أموالنا لزيادة نشاطها الاقتصادي وبذلك ننمي استثمارتنا في الخارج . وهكذا لنخص البرنامج بمقدماته الأولى ونتابعه الأخيرة في إيجاز محدد عليه : معونة فنية ، تمهيد لرؤوس

الأموال الأمريكية ، وبذلك تزيد استثمارات هذه الأموال في الخارج !

وقد كتب داوين لايمور ، الخبير السياسي الأمريكي المعروف ومدير معهد العلاقات الدولية بجامعة جون هوبكنز (١) يقول « إن النقطة الرابعة باب جديد في تطور الرأسمالية الحديثة ، سياسي في أهدافه وإن كان إقتصاديا في وسائله ، والجديد في نظره أن رأس المال يصدر هذه المرة إلى البلاد المتخلفة مصحوبا بحماية الحكومة ، وضماناتها ، وبمعاهدات ثنائية وتنظيمات فنية سابقة ، لا وحيدا معتمدا على المنافسة الفردية فحسب ، كما كان في الماضي . وهو يعلل هذا التطور « الجديد » بأن رأس المال المصدر أصبح عرضة لأخطار جديدة لم تكن موجودة من قبل . أبرزها التأميم ، والانجهاات اليسارية بوجه عام . ثم يخلص « داوين لايمور » إلى القول بأن تصدير رؤوس الأموال على هذا النحو الجديد لم يعد أمرا يهم صاحب المال فحسب ، بل والأمريكي العادي أيضا . لأنه يدفع الضرائب ، ولأن الميزانية العامة التي يمولها ستتأثر حتما بكل ما يصيب رؤوس الأموال المصدرة من أخطار ، نظرا لالتزامات الحكومة قبلها .

والحق أن كلام « داوين لايمور » ، إن كان كشف عن أشياء

The Annals of the American academy of Political (١)
and Social science (july 1950)

هامة ، إلا أنه قد أبعد في مجانية الصواب . فتصدير رأس المال على هذا النحو ليس جديدا تماما . فقد كان المال يهاجر من إنجلترا وفرنسا وهولندا وغيرها إلى المستعمرات ، ثم سرعان ما تلحق به حماية الدولة ، توطد أقدامه وتثبت مصالحه . أو كما كانوا يقولون في إنجلترا منذ قرن ونصف العلم يذهب وراء التجارة ، ثم تذهب تجارة أخرى وراء العلم ! ، ^(١) والعلم هنا هو الدولة بحمايتها الأدبية والمادية والعسكرية . وبهذه الطريقة ذهبت شركة الهند الانجليزية وشركات المطاط الهولندية إلى اندونيسيا . وذهبت رؤوس الأموال الانجليزية إلى إيران والعراق . والأوروبية إلى مصر . وفي أعقابها جميعا ذهب الاحتلال : المظهر السافر للاستعمار .

أما الجديد ، حقا ، فهو أن ينظم تصدير رؤوس الأموال مقدما ، على هذا النحو ، وأن تهيأ له الحماية بمعاهدات وإتفاقات واستقصاءات تحمل الدولة مسئوليتها قبل أن يخطو رأس المال ذاته خطوة واحدة ، كما تفعل النقطة الرابعة . وما جاء هذا التطور إلا نتيجة للخبرة التي إستفادها النظام الرأسمالي من تجاربه السابقة . فبدلا من أن يهاجر رأس المال بغير منهج مرسوم ، ثم يضطر للاستعانة بالقوة العسكرية ، فإنه في هذه المرة يرتب البيت مقدما ، ويقيد البلد المتخلف بقيود وشروط وقوالب إجتماعية وإقتصادية

The flag followed the trade, and then more trade(١)
followed the flag

معينة ، طبقا لخطة موضوعة . فلهذه بعد ذلك ان يستغنى عن القوة العسكرية ، التي لا تعدو أن تكون مظهرا للاستعمار لا جوهره . وهو مظهر باهظ الثمن . قد يحسن الاستغناء عنه !

وقبل أن نمضى فى هذه الإستطرادات ، علينا أن نسأل أولا : لماذا تصدر الولايات المتحدة رؤوس أموالها ؟ ولماذا ساهمت كل الدول الرأسمالية هذا الطريق من قبل ؟ وما هو أثر تصدير رأس المال على الدولة المصدرة والمصدر إليها على السواء ؟

هيمنة اقتصادية

كل حرب تقترن بالنصر والهزيمة . كذلك الحال فى المنافسة . فى ميدان الصناعة والتجارة يتنافس الذين ينتجون سلعة واحدة على كسب المعركة .. بفتح أسواق جديدة أو بإجلاء المنتجين الآخرين عن السوق الموجود . وإنتصار أحد المنتجين هزيمة لغيره . فإذا تصورنا العجلة تدور إلى غايتها فمضى ذلك تصفية المتنافسين ، وتركز الإنتاج فى أيدي عدد قليل من المنتجين يحتكرون السوق . وكلما زادت قوة إحدى المؤسسات أصبحت أقدر على صراع الأقل قوة . إذا نسعة نشاطها يجعلها أقدر على خفض تكاليف الإنتاج ، وتجويد السلعة ، والإعلان ، والبيع بثمان أرخص ، مما يضطر الأقل قوة إلى الإفلاس ، وهكذا تنتهى المنافسة الحرة إلى إنعدام المنافسة الحرة !

وإذا تتجمع الأرباح فى أيدي قليلة ، ويتبقى لديها فائض كبير من

الأموال كل عام ، فسرعان ما تتحول هذه الأموال الفائضة إلى رؤوس أموال منتجة ، باستثمارها في مشروعات جديدة . ولكن السوق المحلية تشجع شيئا فشيئا بالمشروعات . وتغزو المشروعات الجديدة أكثر نفقة أو أقل ربحا . وتنقص الخامات الموجودة والمستنفدة عن مستوى الإنتاج المتزايد . وتبحث رؤوس الأموال المتراكمة تراكما رأسيا عن ميدان أكثر ربحا وأقل نفقة ، فتهاجر إلى الخارج ، إلى البلاد المتخلفة . ففي الخارج تجد الخامات الوفيرة ، لاصاحب لها تقريبا . وتجد العمال يعملون بأجور بخسة ، وبلا ضمانات ، وتجد الحكومات لا تفرض الضرائب الكافية على الإنتاج والاستهلاك والتصدير .

إكتملت هذه السلسلة في الدول الرأسمالية الكبرى جميعا .. حتى أصبحت دولا إستعمارية . وفي أمريكا أيضا إكتملت السلسلة على نحو لا سابق له في السرعة والضخامة .

أثر ذلك في الدول المصدرة

المفروض أن تصدير رأس المال من إحدى الدول هو إقطاع لجزء من طاقتها الانتاجية ، وتعطيل لتقدمها الداخلي . اذ لو أن هذه الأموال بقيت لاستثمرت في إنتاج جديد .

وتصدير رأس المال لا يعنى عدم وجود أبواب لاستثماره في موطنه الأصلي : إنما يعنى في المقام الأول أن استثماره في الخارج

سيدير على أصحابه الرأسماليين ربحاً أكبر .. حتى خمسين سنة ماضية كانت إنجلترا أولى الدول التي تصدر رؤوس الأموال . كانت تقوم في هذا العالم بدور « المصرفي » و « رجل البواليس » .. رجل البواليس الذي يحافظ على أموال الصيرفي . كانت رؤوس أموالها تغمر إفريقيا والشرق الأوسط والهند والشرق الأقصى وكندا وأستراليا وغيرها ، كانت إمبراطورية « لا تغيب عنها الشمس » . كانت أغنى دولة في العالم . ومع ذلك فقد كانت الجزر البريطانية نفسها غاصة بالمتعطلين ! وكان عمالها والأغلبية الساحقة من سكانها يعيشون في أتعس الظروف وكان أطعمها يضطرون إلى العمل المبكر ، العمل الذي يحطم صحتهم ويهدد حياتهم ، لأن ما يحصل عليه آباؤهم لا يقيم الأود .

وليس أدل على الأحوال السيئة التي كان يعيش فيها الإنجليز ، أصحاب الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس ، من ذلك التقرير الذي أخرجه السير جون أور عن « الطعام والصحة والدخل » في سنة ١٩٣٧ ، فهو يقرر أن $1\frac{1}{2}$ ١٢ مليون إنجليزي مرضى بفقر الدم لقلة الطعام و $1\frac{1}{2}$ ١٣ مليون يبلغ معدل دخل الواحد منهم ٦ سنت في الأسبوع . و $1\frac{1}{2}$ ٤ مليون يقل دخل الفرد منهم عن ٤ سنت في الأسبوع . كما يقرر أن تجربة أجريت بتوزيع البيض على عدد من الأطفال .. فرفضوا جميعاً أن يأكلوه ، أو يقربوه . لأنهم لم يروه قبل ذلك قط !

وهذا هو ما أدى إليه النظام الرأسمالي ، وتصدير رؤوس الأموال . فإن ٤ مليون فقط من ٧ مليون إنجليزي كانوا يستفيدون من النظام

القائم والاستعمار . ويبرز « جون ستراثي » ، الوزير العالي
 الانجليزى الحاضر هذا الوضع بصورة قوية فيقول : « ان فقر ٣
 مليون من ال ٧٤ مليون جزء لا يتجزأ من النظام القائم . لان النظام
 الرأسمالى يقوم على استمرار تدفق الأموال كلها فى أيدي ٤ مليون
 فقط . . بل وازدياد تركزها فى أيدي قليلة تزداد قلة . فى النظام القائم
 مهما أصبحت الدولة غنية فسيبقى المواطنون فقراء ، و ثراء الدول
الرأسمالية قام على فقر شعوبها . وان مدرسى الاقتصاد حين
 يقولون « ثراء الأمة » ، انما يقصدون ثراء الطبقة الرأسمالية فى هذه
 الأمة ! (١)

فالشعب الانجليزى كان فى أشد الحاجة إذا إلى الأموال ليتوفر
 له الغذاء والكساء والحياة المعقولة . ولكن الرأسماليين كانوا
 يصدرون أموالهم إلى الهند والسند والشرق الأقصى ، لأنها هناك
 تدر عليهم ربحا أكثر ، وليس أبلغ فى وصف هذه الحالة من قول
 برنارد شو (٢) : « لاشئ يبعث على الخجل فى تاريخنا أن ثر من
 السهولة التى سمحنا بها للأموال الفائضة عن أثرياء الانجليز والتى نحن
 فى أشد الحاجة إليها بأن تخرج من الوطن بمعدل . ٣ مليون جنيه سنويا
 وتترك أبناء الوطن يقاسون البطالة ، وتضطر الكثرين منهم إلى

Why you should be a Socialist (١)

The Intelligent woman's guide to Socialism ... (٢)

هجرة بلادهم . ثم تكلفهم دفع الضرائب للاتفاق على جيوش برية ضخمة وبحرية هائلة ، لحماية رؤوس الأموال المهاجرة الى الخارج . .
والتي نحن أشد حاجة اليها ،

والولايات المتحدة الامريكية ذاتها . يتأرجح عدد المتعطلين فيها في الوقت الحاضر بين مليونين ونصف وثلاثة ملايين . ومع ذلك فان الرأسمالي الأمريكي يفضل أن يتركهم عاطلين ، ويبعث بأمواله إلى صحراء العرب ، حيث يجد عمالا سعوديين وهنود أتفه أجرا ، وأقل مطالب . وحيث يجد بترولاً غزير النفع موفور الربح .

وأسطورة الرخاء والترف الذي يعم الجميع هناك خرافه لا وجود لها إلا في نشرات الدعاية وأقوال المفتونين ، الذين تبهرهم الواجبة البراقة ، وتخفي ناطحات السحاب عن عيونهم كثيراً من الحقائق . ويكفي أن نذكر مثلاً ، أن الاحصاءات الرسمية الواردة إلى وزارة التجارة والصناعة المصرية ، تقول أن ٥٤ مليون أمريكي أي نصف الشعب - يعتمدون على الزراعة . وأن ٨٠ ٪ من هؤلاء

يقومون بنقل مياه الشرب من الآبار و ٨٠ ٪ يستحمون خارج بيوتهم و ٨٢ ٪ يستعملون مصابيح البترول و ٤٨ ٪ يدفعون منازلهم بالخشب و ٦٢ ٪ يقومون بغسل ملابسهم خارج بيوتهم .

ومعنى ذلك أن أكثر من ٧٠ ٪ من الفلاحين الأمريكيين . أي ما يقرب من ٣٥ مليون ، لا يجدون في بيوتهم الماء والنور ووسائل الاستحمام . أليست هذه ميادين واسعة للمشروعات ، ؟ ومع ذلك

فأمريكا تصدر رؤوس أموالها إلى الخارج . لأن هذه هي مصلحة رأس المال .

وبعزز هذه الأرقام ، المقال الذي كتبه الكاتب الانجليزي « فرانك بسويك » ، في مجلة « الأمم المتحدة » ، عن الجمعيات التعاونية في أمريكا . فقد قال ما خلاصته أن ثمة نواح كثيرة اضطر فيها الأمريكيون إلى تكوين الجمعيات التعاونية ليسدوا النقص الذي يتركه تحكم الشركات في حياتهم . فشركات الكهرباء كانت ترفض أن تمد الاضاءة إلى أماكن كثيرة جدا من الريف ، لأنها بعيدة ، وعمليات الاضاءة فيها لا تدر إلا ربحا بسيطا . والحكومة هناك لا تقوم بمثل هذه المشروعات مما اضطر الأهالي إلى تكوين جمعيات تعاونية تسد هذا النقص . وذكر أيضا أن إنتشار هذه الجمعيات يلقى معارضة عنيفة جدا من الشركات ، التي تغاضت عنها أول الأمر ، هازة كتمهيتها قائلة أن « الهواة » لن يفلحوا . فلما بدأ نجاحهم يظهر قاومتهم الشركات مقاومة عنيفة جدا ، لم يقلل من حدتها إلا تدخل الحكومة ولبكى تقرب إلى القاريء كيف تصدر رؤوس الأموال لمصلحة الرأسماليين ، وضد مصلحة الشعب كجموع ، تضرب لهم مثلا صغيرا يحسه المصريون في هذه الأيام بصورة قوية : العمارات الشاهقة التي ترتفع في قلب القاهرة طاعنة في كبد السماء ، والتي تبنيها القلة من السعوديين الذين يفيدون من شركات البترول الأمريكية . والتي تصل تكاليف العمارة الواحدة إلى نصف مليون جنيه . ليس معنى هذه

الظاهرة أن شعب الجزيرة العربية قد أتخمه الثراء ففاض على جيرانه .
بل معناه أن العمارة التي يبنونها الثرى السعودى فى القاهرة تدر عليه
ربما أكثر مما تدره لو أنه بناها فى بطحاء مكة مثلاً !
تلك هى عملية تصدير رأس المال من ناحية الدولة المصدرة له .
فماذا تفعل هذه الأموال بالبلاد المتخلفة التى تهجر إليها ؟ وماذا
تخلف فيها من آثار ؟

تجارب الاستثمار السافر

نرجع قليلاً إلى الورداء . ونأمل تجارب رأس المال الانجليزى
الذى هاجر إلى الهند . ورؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية
والهولندية التى سافرت إلى الهند الصينية والكونغو واندونيسيا
وغيرها . بل ورأس المال الأمريكى ذاته ، وماذا فعل بجمهورية
أمريكا اللاتينية .

الهند

أن ما يحدث فى أمريكا اليوم من تراكم رؤوس الأموال تراكم
رأسياً وسيطرة الرأسماليين على مجرى الأمور قد حدث فى إنجلترا
منذ قرن ونصف تقريباً ، إذ تراكت فيها الأموال نتيجة للثورة
الآلية . وتلفت الرأسماليون يبحثون عن مناطق جديدة ينهضون
فيها بمشروعات جديدة تدر عليهم الربح . متغاضين عن كل ما يحيط
بهم فى وطنهم ذاته من مظاهر البؤس والعوز والحرمان .

وكانت شركة الهند الشهيرة قد حصلت على امتياز استغلال ذلك القطر المتسع . وبدأ الأمر باستخدام الهند كسوق لتصريف المنتجات الانجليزية . مما زاد عدد المصانع في إنجلترا وخفض تكاليف انتاجها وضاعف أرباحها . ثم بدأت رؤوس الاموال الانجليزية تهاجر لتوظف هناك في الصناعات الاستخراجية ، والكي تحنكر انتاج المواد الرئيسية التي تقوم عليها الصناعات الانجليزية فاحتكرت القطن والحرير والجوت والشاي وغيرها .

وقبل أن نمضى في بيان مراحل الاستعمار الانجليزى للهند يجب أن نقضى على وهم شائع هو : أن تصدير رأس المال يؤدي الى ازدهار الصناعة في البلاد المتخلفة ! فالحقيقة أن الصناعات التي تزدهر صناعات معينة ، وهي تزدهر لحساب الرأسماليين ، دون أن يعود على الشعب صاحب البلد شيء منها .

حين فتحت شركة الهند أبواب تلك القارة لاغراقها بالبضائع الانجليزية . كانت تزدهر في الهند صناعات وطنية هامة . أبرزها نسج القطن والجوت والحرير . وكان إلى جانب المصانع الهندية الكبيرة - نسبيا - عدد هائل من الأنوال اليدوية يعمل فيها وبيع منها ملايين من الهنود . بل ان الهند بدأت تصدر إلى الخارج في لحظة معينة كميات كبيرة من النسيج . وكان هذا التطور ضد مصلحة رأس المال الانجليزى على خط مستقيم . فسارعت الحكومة الانجليزية وفرضت على المنسوجات الهندية ضريبة وصلت الى ٨٠٪ وفي الوقت نفسه

اطلقت تصدير الأقمشة الانجليزية الى الهند ، وقد افاجت في تخفيض
أثمانها بفضل استعمال الآلات . فكانت النتيجة ان تضاعفت كمية
البضائع المصدرة الى الهند خمسين مرة في خلال عشرين سنة (من ١٨١٤
الى ١٨٣٥) (١) ولحق الخراب بالصناعة الهندية ، فأغلقت المصانع
وخلت المدن الصناعية الكبيرة فباتت قاعا صفصفا . ويصف السير
تريفليان واحدة من هذه المدن ، مدينة « دكا » التي هبط عدد سكانها
خلال هذه الفترة فقط من ١٥٠ ألفا الى ٨٠ ألفا بقوله « .. أخذت
الملاريات تحف على المدينة بسرعة . وقبل ذلك كان الخراب قد شمل
ارجاءها . فقد وجد الفلاحون الهنود أنفسهم مضطرين الى هجرة
أنوالهم اليدوية والبحث عن عمل في زراعة الأرض . وفي الريف
كانوا يزايدون ويتزايدون . والهجرة من المدن الى الريف مستمرة .
والأرض تضيق بالقادمين »

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه الصناعة الهندية تموت والهنود
يتركون المدن عابدين الى الأرض . كان الانجليز يتركون الريف
ويتجهون بكليتهم الى الصناعة . فهم يصدرون صناعاتهم بالأسعار التي
تطيب للمحتكرين ، ويستوردون المنتجات الزراعية والمواد الخام
بأسعار بخسة ، ويكسبون في الحالين . حتى ان إنجلترا خلت تقريبا
من الانتاج الزراعي ، وأصبح غذاؤها يأتيها كله من الخارج ، مما

(١) الهند - بالمر

جعل أى حصار بحرى لها يهددها بالموت جوعا .

ولم تكن رؤوس الأموال تخرج من انجلترا ذهبيا وتعود اليها
أرباحها ذهبيا . بل كانت تخرج آلات ومواد مصنوعة وتعود اليها
خامات وطعام ، وبعد فترة من الزمن ، أصبح جانب من الأرباح
التي تحققها انجلترا فى الهند لا يعود اليها بل يبقى فى الهند ليتحول
إلى رأسمال منتج .. ينتج ربها جديدا !

وكان معنى ذلك أن تقوم فى الهند صناعات جديدة .. يملكها
الرأسماليون الانجليز . فلم يكن معقولا أن يترك الرأسماليون الانجليز
صناعة هندية صميمة تنشأ وتنافسهم ، وهم الذين يكرهون منافسيهم
فى بلدهم ذاتها . كذلك ليس معقولا أن ينشئ الانجليز فى الهند
صناعات ثقيلة تهددهم بعد زمن طال أو قصر ، فاقصروا على صناعات
مكتملة ، لا تساوى بذاتها شيئا . فالصناعات الحربية ، عبارة عن
مؤسسات تنتج الاضرار ، وأحذية الجنود والأحزمة الجلدية و
« مواشير ، البنادق . فإذا لم ترسل هذه المنتجات إلى انجلترا لتستعمل
أو يتم تركيبها وصنعها فى مصانع أسلحة حقيقية .. فإنها لا تساوى
شيئا . وكان دور الهنود فى كل ذلك هو دور الأجراء والأيدي
العامة الرخيصة فحسب .

وفى سنة ١٩٣٤ بلغت الأرباح التى « تخرج » من الهند إلى
انجلترا سنويا ١٥٠ مليون جنيه . وصلت قبل الحرب الأخيرة إلى
مائتين ! مبلغ يبلغ خمسة أضعاف ميزانية الدولة المصرية فى ذلك

الوقت .. يدخل جيوب الرأسماليين الإنجليز .. وفي الهند يجوع
الهنود . وتقتلهم الملاريا والمجاعات بالملايين .
.. هكذا هاجر رأس المال الانجليزي إلى الهند وخلق الصناعة
الهندية في مهدها . وحولها إلى منبع تخرج منه المحاصيل والمراد
الأولية .. ولا يقبض الهنود منه إلا أجر العمل والموت - عدا
تلك الطبقة التي يصطنعها الاستعمار من الاقطاعيين وذيول الرأسماليين
من أبناء الوطن المستعمر .. ليقوموا بالحيانات التي تنتظر منهم في
أوقاتها - وأغلق الهنود مصانعهم وحطموا أنوالهم وأصبحوا يلبسون
جميعا أقمشة انجليزية ، وتلك هي السلسلة الجهنمية التي أراد غاندى
مقاومتها وتحطيمها .. نخلع الشيا ، ودعا إلى مقاطعة الأقمشة
الانجليزية ، وطلب من كل هندي أن يشتري مغزلا ينسج به ثيابه .
وتبقى حتى مات يلبس شملة من صنع يديه . إشارة إلى أن هذا هو
جوهر التحرر من الانجليز ، ورأس المال الانجليزي ، الذي ما وجد
الاستعمار الا لخدمته .

ولو أن الهند تطورت تطورا طبيعيا ، بغير هذا السم الانجليزي
الذي نقل إليها . وإتصلت بالحضارة السائرة إتصالا حرا تدريجيا
بغير « مساعدة » رأس المال الانجليزي . لتحوّل صناعة النسيج
فيها مع الزمن إلى صناعة قوية هائلة . وكانت الهند اليوم من أقوى
دول العالم الصناعية . وأين من ذلك الهند اليوم .. التي مازالت بعد
قرون من الزمن بلد المجاعات والأوبئة ؟

وبتسامل د بالمر ، (١) متحسرا : د .. وماذا يعود على انجلترا
 نفسها من المائة وخمسين مليوناً التي تمتصها من الهند سنوياً ؟ إن
 المبلغ لا يوزع على الشعب الانجليزى . فالعمال الانجليز لا يملكون منه
 شيئاً . لأن عمال المناجم وسائى القطارات وعمال السكك الحديدية
 لا يملكون أموالاً يستثمرونها فى الهند . والجنود الانجليز (الذين
 يدفعون حياتهم ثمناً لحراسة هذه المصالح) لا يأخذون شيئاً من
 أرباح مزارع الشاى أو مخازن حكومة الهند . أن هذا المبلغ كله يذهب
 إلى طبقة صغيرة من الرأسماليين ، أرباب الدخول الضخمة ، فتزيد
 دخولهم علاوة على ما هم عليه من زيادة فاحشة . فهذه الطبقة هى
 التى تدير مالية الهند ، وسياسة الهند ، وهى التى يهمها أن تبقى الهند
 خاضعة لها ، تحت ستار دخولها فى الممتلكات البريطانية !

ويجرب د نهرو ، (٢) عن هذه الحقيقة السوداء بصورة أعمق
 فيقول : د .. إننا نقول الإستغلال الانجليزى . إستغلال من ؟
 ليس الانجليز جميعاً ، لأن ملايين من الانجليز أنفسهم يعيشون
 مضطهدين تعساء . وفى الوقت نفسه نرى طبقات من الهنود تستفيد
 من الإستعمار الانجليزى للهند . فكيف نحدد إذا المستغلين انما ؟ انما
 ليست مسألة أفراد .. أنها مسألة نظام بأكمله : إننا نعيش تحت

(١) المرجع السابق

Nehro "Glimpses of World history,, (٢)

وطأة أداة هائلة تضطهد ملايين الهنود ، هي الرأسمالية والامبريالية
هذه الإداة هي التي تمتص ملايين الهند وترسلها إلى إنجلترا ، وفي
إنجلترا نفسها تذهب هذه الملايين إلى طبقات بعينها ، وبعض الأرباح
يبقى في الهند ، يبقى لطبقات بعينها أيضا ، فمن الجماعه إذا أن غضب من
الإنجليز ، فإذا كان النظام نفسه ظالما فيجب التخلص منه ، كذلك
الرأسمالية والامبريالية لافائدة من تعديلها ولا بد من إلغائها . فإذا
أردنا أن نجاهد فلنجاهد للقضاء عليها في كل مكان . إننا نعاني في
الهند بعضا من نتائج هذا النظام البشع . فإذا نظرنا إلى الصين ومصر
وغيرها وجدنا نفس النظام ، نفس أداة الرأسمالية والامبريالية ،
تعمل على إستغلال الشعوب .

• • •

ولو مضينا نروى تجارب الإستعمار ومآسيه في البلاد المتخلفة .
وكيف قام رأس المال الأوروى المصدر إليها بالدور الأول في
إقحامها متخلفة . لو مضينا في ذلك لما إتسعت للكلام المجلدات . والقصة
على أى حال واحدة ، والنتائج ملووسة محسوسة : يكفي أن نذكر أن
٤٠ / من بترول اندونيسيا ^(١) تملكه الشركات الأمريكية وأن محصول
المطاط فيها تملكه كله شركات أمريكية وإنجليزية وهولندية . وأن
الأرباح التي خرجت من اندونيسيا بين سنتي ١٩٢٠-١٩٣٩ بلغت ٩٠٠٠
مليون جيلدر .. ملايين أقامت ناطحات السحاب على الهندس والمصانع

في ويلز والسفن التي ترفرف عليها الراية الهولندية ، وتركت الشعب
الاندونيسى يأكل عشب الأرض . وتقف نسبة المتعلمين فيه
عند ٦٧ ٪

ونفس الشيء في الملايو حيث المطاط .. وفي الهند الصينية
حيث أقام الاستعمار الفرنسي ٨ مستشفيات و ٨٧ سجنا .. وفي كل
مكان مشابه !

الاستعمار .. الخفى

غير أن ثمة نوع آخر من الاستعمار يجب أن نعرض له ببعض
العناية ، لأنه صادر عن الولايات المتحدة نفسها ، ولأنه يختلف - في
الشكل والمظهر - عن صور الاستعمار التي أسلفناها ، ولأن فيه الرد
القاطع على المتشككين الذين يقولون : ما أبعد الفرق بين الاستعمار ،
وبين تصدير رؤوس الأموال وفقا لبرنامج سلى لا اكراه فيه ..
كبرنامج النقطة الرابعة !

هذا النوع من الاستعمار هو الذى يسميه نهر اسما صادقا :
« الاستعمار الخفى » ، اشارة إلى خلوه من مظاهر الاحتلال والقهر ،
وهو استعمار الولايات المتحدة لدول أمريكا الجنوبية :

لقد حاربت الولايات المتحدة منذ قرن ونصف لتتحرر اقتصاديا
وسياسيا من نير الامبراطورية البريطانية . وأعلنت مبدأ مونرو القائل
بأن أمريكا الأمريكيين ، لمنع أى تدخل أو استعمار أو نفوذ أوروبى

في أمريكا الجنوبية وفي نصف الكرة الغربي بوجه عام ، واشتبهت
 في سنة ١٨٩٥ في حرب مع أسبانيا لمساعدة شعب كوبا على التحرر
 من الاستعمار الأسباني .. ولكن الولايات المتحدة إذ زادت قوة
 وزاد أثرها ثرا .. بدأت تنظر حولها وتمد بصرها الى الخارج
 بحثا عن أرض جديدة للاستثمار ، وكانت أقرب أرض اليها هي
 جمهوريات أمريكا الجنوبية المسكينة التي أعلنت مبدأ مونرو لحمايتها
 وحاربت دفاعا عن حريتها ! ولم تحاول الولايات المتحدة أن تغزوها ،
 ولم ترسل جنودها .. بل أرسلت بضائعها واستولت على الأسواق ، (١)
 ثم أرسلت أموالها ووظفتها في انشاء السكك الحديدية واستغلال
 المناجم . وأعرض الرأسماليون الحكومات . وخلف رجال المال
 والأعمال الأمريكيين وقفت الحكومة نفسها .. وشيئا فشيئا أصبح
 رجال البنوك في الولايات المتحدة يوجهون الحكومات الصغيرة في
 الجنوب .. بل كانوا أحيانا يشعلون الثورات وينصرون حزبا على آخر ،
 بتقديم المال والسلاح وأخيرا .. حين أرسلت الولايات المتحدة جنودها
 للتدخل في بعض الظروف .. كان الأمر بعد هذه المقدمات يبدو طبيعيا !
 وماذا كانت نتيجة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية اليها من
 ناحية مستوى المعيشة ؟ النتيجة أن كل شعوب أمريكا الجنوبية
 الصغيرة أصبحت من أفقر شعوب الأرض . وفي التقرير الذي وضعته

(١) نهر والمرجع السابق ، صفحة ٥٦٩ وما بعدها .

الحكومة الأمريكية ورتبت فيه ٥٣ دولة من دول العالم على حسب متوسط الدخل الفردى فيها .. احتلت معظم هذه الشعوب آخر القائمة . فلم يأت بعدها فى انحطاط المستوى إلا الهندشم الفيليبين - وهى من البلاد التى مستها بركة رأس المال الأمريكى أيضا ١ - ثم الصين فأندونيسيا (١) .

هذا مع أن هذه البلاد - كما هو معروف - من أغنى بقاع الأرض فى ثروتها الطبيعية . وهى التى أمهاها سنيقان زفانج : أرض المستقبل ! ومع أن رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة فيها بلغت فى سنة ١٩٤٨ أكثر من أربعة بلايين من الدولارات .

وماذا كانت النتيجة سياسيا ؟ إنها تبدو على الخريطة مستقلة . ولكنها لا تستطيع أن تخالف عن رأى الولايات المتحدة ، وفى الأمم المتحدة خلال عرض قضية فلسطين بكى مندوب إحدى هذه الدول مرة .. لأنه يعطى صوته - أسفا - كما تريد الولايات المتحدة .

(١) فى الجدول المذکور كان ترتيب مصر ٣١ ، ثم فلسطين ثم كوستاريكا ٣٣ ، كولومبيا ٣٤ ، بيرو ٣٥ ، بناما ٣٦ ، سيلان ٣٧ ، المكسيك ٣٨ ، أوروغواى ٣٩ ، دومنيك ٤٠ ، هايتى ٤١ ، نيكاراغوا ٤٢ ، جواتيمالا ٤٣ ، بوليفيا ٤٤ ، هندوراس ٤٥ ، سلفادور ٤٦ ، برازيل ٤٧ ، الكوادور ٤٨ ، باراجواى ٤٩ ، الهند ٥٠ ، الفيليبين ٥١ ، الصين ٥٢ ، اندونيسيا ٥٣ .

ويقول نهر و شارحا هذا التطور في طرق الإستعمار :

« .. لقد رأينا أنواعا مختلفة من الإمبريالية في العصور المختلفة .

ففي البدء كان إنتصار شعب على آخر معناه أن يفعل المنتصرون ما يشاءون بالمهزومين . كانوا يستولون على الأرض وسكانها على السواء . أى يصبح المهزومون عبيدا . كانت هذه هي العادة .

والانجيل يحدثنا بأن اليمم أخذوا أسرى حين هزمهم البابليون . ثم بدأ نوع جديد من الإمبريالية يفتش تدريجيا ، فأصبحت الأرض فقط هي التي تؤخذ ويبقى الناس أحرارا ، إذ تبين أنه من الممكن ابتزاز المال منهم بالضرائب وشتى أنواع الإستغلال الأخرى . وحتى الآن يفكر الناس في الإستعمار وفي أذهانهم هذه الصورة . ولكن هذا النوع من الإمبراطوريات يزول أيضا ويحلى مكانه لنوع آخر أكثر نضجا وإحكاما . وهذا النوع الأخير لا يضع يده حتى على الأرض . إنه يكتفى بالاستيلاء على موارد الثروة ومقوماتها في البلد المختلف . فهذه الطريقة يمكن إستغلال البلد لمصلحة المستعمر ويمكن السيطرة عليها ، دون أن يتحمل المستعمر شيئا من أعباء الحكم والاستبداد في البلد .

« هكذا تزداد الإمبريالية نضجا مع الزمن ، حتى أصبحت الصورة الحديثة لها هي الإمبراطورية الإقتصادية الخفية . فحين إختفى الرق والعبودية ، كان الظن أن الناس سيصبحون أحرارا . ولكن سرعان ما تبين أنهم مازالوا أسرى هؤلاء الذين يملكون قوة النقود . فمن عبودية الأرض إنتقل الناس إلى عبودية الأجر . كذلك الحال

بالنسبة للشعوب . فالتأش يحسبون أن المشكلة كلها في الحكم السياسي الذي تفرضه دولة على أخرى . وأتأ إذا تخلصنا من الإحتلال فإننا نصبح أحرارا أوتوماتيكيا ، ولكن هذا غير صحيح . وهناك شعوب حرة سياسيا في الظاهر ولكنها تخضع تماما لدولة أخرى تسيطر على اقتصادياتها ،

. . .

فقد أصبح واضحا أن النقطة الرابعة أخرجتها إلى حين الوجود الرغبة في تصدير رؤوس الأموال الأمريكية إلى البلاد المختلفة وإستثمارها فيها . وأن تصدير رؤوس الأموال على هذا النحو تجربة أقدمت عليها دول الإستعمار جميعا . فهو لب الإستعمار وغايته ، وما هو مضمون الإستعمار منذ خلق ؟ أتراه كان شيئا غير إستثمار المستعمر لماله وخبرته وسطوته في إمتصاص الأرباح بشتى صورها ، من البلد المتخلف ؟

وأين هو الفارق الجوهرى بين هذه النقطة الرابعة التى تدعونا أمريكا إليها وبين الإستعمار ، بصورة التى أسلفناها ؟ لا جديد تحت الشمس .. غير الكلام المعسول والدعايات الخلابية التى يحيطون بها هذا الإستعمار الجديد . ومن أحمق الحق أن تصرفنا الألفاظ عن الجوهر الكريه الذى تخفيه ، فهذه الألفاظ الرنانة نفسها كفيلا بأن تتحول مع الزمن والتطبيق إلى نقيض معناها .. أنظر إلى كلمة « إستعمار » نفسها ، أنها لا تعنى لفظا غير التعمير والعمران . ولكن هذا المعنى التليل إستعمال إلى كلمة بغيضة تصك آذان الشعوب صكا ، لما أصبحت تعينه

من تخريب وتدمير !

كذلك كان للإستعمار فلاسفته كالنقطة الرابعة اليوم. الاسما ذكر امب
عرفه بقوله « الحركة الإستعمارية هي الحركة الوطنية تحولت بتأثير ضياء
من أمانى البشرية العالمية ! » (١) ، ما ألمع الكلمة رغم غموضها ! فما قال
المستعمرون قط أنهم يريدون إستقلال الشعوب المتخلفة أو سرقتها بل
كان « رديارد كبلنج » شاعر الإمبراطورية البريطانية يسمى الإستعمار
« عبء الرجل الأبيض ! » أى مسئولية عن تحضير الملونين . وكان
الفرنسيون يتحدثون عن رسالة فرنسا الخالدة فى نشر الثقافة . وحين
أرادت بلجيكا أن تستعمر الكونغو لم ترسل إليها جيشا ، بل كونت
لذلك هيئة أسمتها « الاتحاد الدولى للاستكشاف ونشر الحضارة
فى الكونغو ! »

.. ويتسم « نهرو » ساخرا ويكتب « .. وهكذا ذهب دعاة
الحضارة وحملة الرسالة الإنسانية هؤلاء .. ذهبوا فى تضحية رائعة
وجثموا على أنفاس الشعوب الصفراء والسمراء والسوداء ! . ولم
يتحدث أحد فى ذلك الوقت عن « عبء الرجل الأسود !! »
واحد فقط هو الذى جهر بالحقيقة . هو نابليون ، الذى أذهل
ساسة أوروبا فى زمنه بصراحته المربكة ، لأنه « يحدث » فى السياسة ،

Imperialism in Nationalism transfigured by a (١)
light from the aspirations of universal humanity.

تحدث يوما أمام الملاء ، بأنه سيخرج الإنجليز من الهند وقال
د .. سنهجم عليهم ، لصرصا على لصوص أقل جرأة ١ ، (١)
فقد كانت عملية لصوصية حقا .

وإن المتتبع للتطور الذي صاحب الإستعمار ، والذي جدد في
أشكاله ، ليجد النقطة الرابعة مرحلة طبيعية ومنطقية من مراحل
التطور الإستعماري . فقد كان الإستعمار في أول أمره مجرد إقتحام
وسلب ونهب ، كما كان يفعل البربر والاباطرة القدامى . ثم كان فتحها
مسلحا لاقطار ، وجزية سنوية من الذهب أو الغلال ترسل إلى الغازي
في قاعدة ملكه . وفي القرون الأخيرة أصبحت الدول تترك الأمر
في بدايته للشركات والأفراد . فأفريقيا وآسيا قد إستعمرتها كلها
بضخ شركات . شركة سيسل رودس التي إستعمرت أكثر من ٥٠٠٠
كيلو متر مربع . شركة إفريقيا الشرقية البريطانية التي إستعمرت
شرق إفريقيا وأوغنده . الاتحاد الدولي للاستكشاف ونشر الحضارة
الذي إستعمر الكونغو .. إلى آخره .

وبلاحظ الدكتور محمد عوض محمد (٢) - بحق - أن قيام الشركات
بهذه المشاريع الإستعمارية بدلا من أن تضطلع بها الدولة نفسها

(١) نابليون - أميل لودفيج .

(٢) عن بحث له في « الانتداب والوصاية والإستعمار » منشور

في عددى مارس وأبريل ١٩٤٦ من مجلة « الكائبات المصرى »

كان عملا ملائما للحكومات . فقد استطاعت أن تترك الأفراد
يرتكبون ما يشاءون من الفظائع من أجل الفتح والاستيلاء ، ومهما
إقرفوا من الإثم والوحشية فهم على كل حال أشخاص غير مسئولين ،
وتستطيع الحكومة في النهاية أن تقضى بحمل الشركة بعد تمام الفتح
والاستيلاء على المستعمرة وتتولى إدارتها بنفسها .. وهكذا نرى
أن أهم ما يمتاز به الحركة الإستعمارية الجديدة أن الدولة لا تنهض
بأعمال الإستعمار وحدها ، بل قد يسبقها أو يشاركها أفراد من
الرعية . .

واليوم تجيء النقطة الرابعة ، مثلاً رائعا لتأثر الدولة والشركات
على القيام بمهمة الإستعمار ، منظمة منسقة على أدق قواعد التنظيم
العلمي الحديث !

وقد تنكر الاستعمار في حياته الطويلة تحت أسماء كثيرة .. منها
الحماية ، ومنها الانتداب والوصاية ومساعدة الدول المتخلفة .
والفاظ « الحماية » والانتدات والوصاية والمساعدة ، كما هو واضح
تنبع من منبع واحد ، وقد انتهت إلى مصب واحد . والغريب أن
الشعوب المتخلفة كانت تنخدع في كل مرة بكلمة من هذه الكلمات ،
ولم يكن المحذرون « المتشائمون » يجدون آذانا صاغية من مواطنهم
« المتفائلين » أو « المتساهلين » . وإذ لم الطريف حقا أن نقرأ
اليوم مادونه ميثاق عصبة الأمم - من ثلث قرن فقط عن « الانتداب »
إذ قال :

، ان المستعمرات والأقطار التي زالت عنها ، بسبب الحرب ،
سيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل ، والتي يعيش فيها سكان
لا يستطيعون أن يقفوا بأنفسهم في الظروف المجردة القاسية للعالم
الحديث ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القاضي بأن رفاهية هؤلاء
السكان وتقدمهم أمانة مقدسة في أعناق الدول المتمدينة . ومن الواجب
أن يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة لتأدية تلك الأمانة على
وجهها الأكمل ، ، .

ما أنبل هذه اللمحة ! وما أشد شبهها بقول ترومان ، ، يجب أن
نهض برنامج جريء من مقتضاه أن تتمكن المناطق المتخلفة اقتصاديا
من الاستفادة من تقدمنا . ويجب أن يكون هدفنا هو مساعدة الشعوب
الحرّة في العالم ! ، ، بل ما أعجب انطباقها - حرفيا تقريبا - على قول
مستر ماكجى ، ، ان معظم هذه الشعوب غارقة من استعمار قديم .
وتجد أمريكا من واجبها مدفوعة بدافع الصداقة أن تساعد على
صون استقلالها الذي كسبته بالدماء ! ، ، فلم يزد هذا الأخير عليها إلا
الألفاظ الحماسية ، وحديث الدماء ! .

فقد افترض ميثاق العصبة أن البلاد التي ، ، كانت مستعمرات ، ،
و ، ، زالت عنها سيادة الدول التي تحكمها ، ، قد استقلت . وأنه ينظم
لها هذا ، ، الانتداب ، ، لمجرد مساعدتها على النهوض . ومع ذلك ففي
عهد الانتداب والحماية اضطهدت إنجلترا مصر والعراق وفلسطين .
وتركت فرنسا في سوريا ولبنان صفحة دامية فلم تخرج إلا بالثورة

وما زالت تذيب شعوب المغرب الامرين . وكان ،، الانتداب ،،
الانجليزى والفرنسى أقصى وأشنع من ،، الاستعمار ،، العثمانى لمصر
والشرق الأوسط .

ومن عجائب ،، التطبيق ،، الفعلى لهذه الكلمات . ما اتركبته فرنسا
اخيرا مع سلطان مراكش . إذ سجنته فى قصره ، وأرغمته على توقيع
مراسيم معينة ، تأذن لها باعتقال طلاب الحرية جميعا . وقال الجنرال
جوان أنه لم يفعل هذا كله إلا بمقتضى صك الحماية ،، التى تلقى عليه
مسؤولية حماية السلطان ! ،،

فماذا يقول دعاة البرناج بعد ؟

لهم دعوى يرددونها . إذ يتخذون سمات الحكمة والوقار ، ويضمون
هذه التجارب الدامية خلف ظهورهم ، ويتجاهلونها تماما ، ويقولون
لخصوم البرناج : هذا ،، مركب النقص ،، . وأنتم تخطون المسائل
الاقتصادية ،، البحتة ،، بالسياسة .

فما معنى ،، مركب النقص ،، هذا ؟ أمن مركب النقص أن أعرف
اننى ضعيف .. وأقاوم الأقوياء ؟ أمن مركب النقص أن اقرأ التاريخ
واستخلص منه عبرته ، وأهتدى بها ؟

ثم ما هى المشاكل السياسية إذا يأسادة إذا لم تكن اقتصادية أيضا ؟
اتختلف الدول اليوم على مسائل الكرامة ، كما كانت قبائل الجاهلية تتقاتل
لإهانة لحقت واحدا من صعايليكها ؟ أتتحارب الدول اليوم لأن سفير
احداها لم يجلس فى مكانه اللائق على مائدة العشاء ؟ .. أتثور الشعوب لأن

الغزاة اختطفوا إبنة زعيمهم وحرموها حبيبها ، كما تتحدث الأساطير
وقصص الأطفال ؟

وما هو محور الصراع العالمى الحاضر ؟ أليس أوضاعا اقتصادية
خسب ؟

مصر تابعة للأمر ببطا

ومع ذلك فلو أننا أنعمنا النظر فى المراكز والأوضاع الاقتصادية
والبحثة ، التى يحتمها النظام الرأسمالى الاستعمارى ، كما يخططه برنامج
النقطة الرابعة ، لوجدناها تتأخص فى وضع أمريكا فى مركز الممول
ورب العمل ، والشعوب المختلفة - مصر مثلا - فى مركز العمال :
لوس للعامل أكثر من أجره ، مهما اختلف هذا الأجر . والتمول
فائض القيمة كله أو فائض الأرباح . وعلى حين يظل العامل أبدا
أسير هذا الأجر ، لا يرتفع الى ما فوق مجرد العيش ، يزداد الممول
ثراء ، ويتسع نشاطا وإنتاجا وربحا .

فاذا افترضنا أن مؤسسة أمريكية فى مصر تنتج ما قدره ١٠٠ .
فان ٣٠ على الأكثر من هذه المائة سيدفع فى مصر أجورا للعامل
ونفقات أخرى . و ٧٠ تخرج من مصر الى جيوب أصحاب الأسهم
فى أمريكا .

هذه هى أمريكا وتلك هى مصر أو أى بلد متخلف يخضع لهذا البرنامج
فالفائدة الاقتصادية لمصر معدومة أو تافهة ، ونحن نقصد بمصر الشعب

كـمـجـمـوع . فإن طبقة معينة من المصريين ستفيد بغير شك من هذا البرنامج ، هي طبقة الممولين الذين قد تتاح لهم المساهمة بقسط في المؤسسات الأمريكية وطبقة المديرين وأعضاء المجالس والوكلاء وغيرهم ممن يدورون في هذه الحالة - بحكم وضعهم أيضا - في فلك رأس المال الأمريكي ويصبحون وقاء له من غضب الشعب أو سخطه أو انتقاضه . والثروة القومية لن تزداد بهذا البرنامج شيئا . فما يأخذه المال من أجر - مهما كان - مال مستهلك ينفق يوما بيوم في باب القوت وحده . أما الفائض الذي يدخروا يعاد استثماره ، فهو ذاهب الى أمريكا . ونقصد بالثروة القومية أيضا معناها الصحيح أى التى تنشر ظلما على الشعب كله ، لا بالمعنى الذى مازال مدرسو الاقتصاد يدرسونه ، والذى لا يعنى أكثر من ثراء الطبقة الحاكمة فى البلد .

ومن الأوضاع الاقتصادية الخطيرة التى يملئها البرنامج ، ما هو ملحوظ من عنايته بالمشروعات الزراعية والاستخراجية أساسا . أما الصناعات الثقيلة ، أو التحويلية بوجه عام ، فإنها لا تدخل فى حسابه الموضوع لمساعدة البلد المتخلف .

وهو وضع ذو حدين . فهو من ناحية يرمى إلى خلق بيئة زراعية نشيطة مقبلة على الشراء ، فتصبح سوقا قوية المعدة لهضم الإنتاج الأمريكى . وهو من ناحية أخرى يحرم الشعوب المتخلفة من فرصة منافسة الإنتاج الأمريكى ذاته لأن المنتج الرأسمالى إذا كان يكره المنافسة فى بلده ، فانه يكرهها من باب أولى فى البلاد الأخرى .

فاستخرج الحديد من أسوان تحت ظل النقطة الرابعة مثلا ، لا يؤدي إلى ما يعمر أذهان المصريين ، من أن تغدو لدينا صناعة قوية تستخرج الحديد وتصنعه سيارات وطائرات وقاطرات ومنتجات مدنية وحريرية . تصنعها مصر . وتستعملها وتاجر فيها مصر . وتحاربها مصر . إنما يعني أن يستخرج الحديد في مصر فقط . أو أن يصهر وتصنع منه قضبان الصلب فقط ولكنه يتحول إلى هذه المصنوعات التي أوردناها .. في الولايات المتحدة .

فإذا أقاموا في مصر صناعات ما ، فهي أيضا صناعات تابعة . كأن يقام في مصر مثلها مصنع لهما كل السيارات . فهي صناعة حقا . وهي صناعة يعمل فيها آلاف العمال . ولكن هياكل السيارات بغير المحركات التي تصنع وتستورد من أمريكا لا تساوي شيئا ! وإن تصنع المحركات في مصر - طبقا للنقطة الرابعة - أبدا !

وعلى هذا النحو يصبح إقتصادنا فرعاً مكملًا للإقتصاد الأمريكي ، كما ظل فترة طويلة فرعاً للإقتصاد الإنجليزي : القطن يزرع في مصر ويصنع في إنجلترا التي تعيد بيعه لمصر والعالم . وإرتباطنا بأمريكا على هذه الصورة يجعل لها « حق » التدخل في الكثير مما يعتبر من صميم كيانتنا . وبناء على هذا « الحق » تطالب أمريكا مقدما ، بتعديل نظام الضرائب في الدول المستفيدة من البرنامج ، وتعديل قوانين الشركات ، وقبول « مشورتها » في إصلاح نظم النقد والبنك وبرامج التعليم ، إلى آخره .

و بناء على هذه التبعية أيضا . تصبح مصر - أو أى بلد متخلف - مقهورة على أن يتجمد نظامها الإقتصادى والسياسى والاجتماعى فى القوالب التى تتفق مع الدولة المتبوعة . فإذا كان النظام فى أمريكا رأسمائيا ، فقد وجب أن نبقى كذلك . وقد رأينا البوادى فيما يطالبون به من تعهد الدول المستفيدة بأن لا تلجأ إلى التأميم أبدا . بل وما يدعو اليه المتطرفون ، من تعديل الدستور ، بحيث يصبح التأميم حراما . وهنا نجد لزما علينا أن نقرر فى صوت مرتفع: أن الذين يؤمنون بالنظام الإشتراكى كوسيلة لتطور هذا البلد وكإطار جديد للمجتمع ، يرفضون النقطة الرابعة رفضا تاما . لأنها تقيد تطوره وتربط مجتمعه بأمراض عتيقة وفقا لهوى الدولة الأمريكية ومصالحه الرأسماليين فيها . فإذا تركنا هذه الأوضاع الإقتصادية ، البحتة ، التى تملأها النقطة الرابعة ، والتى تغنى عن كل سبب آخر لرفضها . ودخلنا إلى منطقة السياسة . وجدنا أن أمريكا - الممولة ورثة العمل - فى مركز يعطيها من القوة والسطوة والنفوذ ما لا تتمتع به مصر - الأيدى العاملة - فهمى بذلك قدرة على إنفاذ مشيئتها . ولو بتدخل سياسى أو عسكرى سافر ، وسيأتى حديث ذلك بعد حين .

عمرات الخطر

بقيت لدعاة البرنامج وحراريه حجة . فهم إذ يتلفتون حولهم ، يجدون الحقائق الدامغة تصفعهم ، يلوذون بخندق أخير : أن الأمريكان غير الانجليز والفرنسيين ومن إليهم . وإذا كان لدينا من الأسباب

ما يجعلنا نسيء الظن بدول الاستعمار القديمة ، فليس ثمة ما يدعو إلى إساءة الظن بأمريكا .

فما معنى هذا القول بأن ثمة ^مفارقا بين الأمريكان وغيرهم ؟ أترى في تركيب الأمريكي الفسيولوجي شيء يبعده عن الاستعمار ؟ أم أن رجال السياسة وأصحاب رؤوس الأموال الأمريكان قد لفتهم أمهاتهم وهم أطفال أن لا يستغلوا الشعوب الضعيفة ، ولا يحتكروا الأسواق ، كما علمهم تأدية الصلاة وإحترام الوالدين . . . إن القول بهذه الفوارق الوهمية بين أمريكا وغيرها ليس إلا ضربا من السذاجة أو الرياء وليست المسألة مسألة طباع وتقاليد . وإنما هي مراکز ، و د أوضاع ، إقتصادية - كما أسلفنا - تملي نفسها ، ونظام لا تؤدي مقدماته - ككل نظام - إلا إلى نتائج .

بقى ما يقال من أننا نسيء الظن بأمريكا . وهذا صحيح ذلك أن لدينا من مبررات سوء الظن ما يقصر دونه التدوين . وليست مبرراتنا من تاريخ قديم ، أو تحليل إقتصادي خصب . بل أن لدينا مددا من أحداث حاضرا تتزاحم وقائعه : لدينا موقف أمريكا من قضية فلسطين وكيف إنقادت تلك الدولة الضخمة وراء مصلحة الرأسماليين اليهود فيها فأرغمت العرب على الهدنة ، ومنعت عنهم السلاح ليقفوا عزلا . وزودت إسرائيل بالأسلحة رغم قرار الحظر لتهمج . فلما هجمت سكنت أمريكا عنها وما زالت ساكنة على مليون من اللاجئين .

ولدينا موقفها من الصين . إذ حرمتها مقعدها في مجلس الأمن
وجزيرتها فورموزا ، لأن الصين الشيوعية حرمتها أسواقها
وإحتكاراتها . وأعطت نفسها بذلك حق إختيار النظام السياسي
الذي ترصاه هي للشعب الصيني . ولدينا موقفها من جميع قضايا
الشعوب في مصر والسودان والعراق واندونيسيا وشمال إفريقيا .

أما عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول . فلدينا موقفها في
إيران . وسنتعرض له بعد قليل ، ولكننا نكتفي هنا بأن نذكر
قبضتها القوية على اليونان ثمنا لمساعدتها لها على التعمير بعد الحرب .
ونجزيء في بيانها بفقرة من كتاب «خلف الستار الأوروبي» للصحفي
الأمريكي الكبير جون جنتر . يقول : .. أن أموال دافعي الضرائب
الأمريكيين تمدفق بالملايين في اليونان .. والجيش اليوناني يشرف
عليه ضباط أمريكيون ، بل أن إشراف الكونغرس الأمريكي على
شؤون اليونان لا يقل عن إشراف برلمان أثنينا ! ونتيجة لذلك أصبحت
لأمريكا سيطرة غريبة على الاقتصاد اليوناني . إنها تسيطر على الاستيراد
والتصدير . لا شيء يدخل أو يخرج إلا بإذنها . البنوك والمصانع ، وحتى
ميزانية الدولة ، خاضعة للرقابة الأمريكية . أن كلمة الأمريكي اليوم
في أثنينا .. لها قوة القانون ! ،

ولا نستطرد . فنتعقب السياسة الأمريكية في أنحاء العالم ، بل
نعود إلى النقطة الرابعة نفسها ، لنجد في طياتها وملايساتها أسمايا

أخطر لسوء الظن ، يحسن أن نقف عندها قليلا :

القضاء على برامج الأمم المتحدة

فقبل أن يخرج الرئيس ترومان ببرنامجه هذا على الناس . كانت الأمم المتحدة قد قررت مبدأ ،، المساعدة ،، في الفصل التاسع من ميثاقها ، الوارد تحت عنوان ،، التعاون الدولي والاقتصادي والاجتماعي ،،^(١) ودعت الى انشاء ،، وكالة متخصصة ،، لتنفيذ هذه المساعدة تحت اشراف المجلس الاقتصادي الاجتماعي والجمعية العامة .

وقد نهضت الأمم المتحدة بهذا المبدأ وأشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تقديم المعونة الفنية وارسال البعثات الاستقصائية للبلاد التي تطلبها .

وقبل ذلك تأسس ،، البنك الدولي للانشاء والتمهير ،، لكي يقوم باقراض الدول المبالغ التي تحتاجها لتنفيذ مشروعاتها الانتاجية طويلة الاجل . وكان البنك لا يقدم القرض الا إذا أرسل بعوثة تمثيت من فائدة المشروع الحقيقية و ضمان مستقبله .

وقد قام البنك الدولي بجانب كبير من المهمة الملقاة على عاتقه ، ففتح حتى ٣٠ يونيو ١٩٥٠ قروضا بلغت ٨١٦٠٠٠٠٠٠ دولار لستة عشر دولة ، بعد أن قام بعملية الاستقصاء التي تسبق اعطاء القرض ،

(١) المواد من ٥٥ الى ٦٠

وكان أكبر قرض هو الذى دفعه فرنسا (٢٥٠ مليون دولار اشراء معدات وأدوات الانشاء والتعمير) وأقل مبلغ ليوغوسلافيا (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار لشراء معدات لانتاج الأخشاب) وقد اقترضت العراق - من بلاد الشرق الأوسط - مبلغ ١٢.٨٠٠.٠٠٠ للقيام بمشروع للسيطرة على الفيضانات .

وقد طلبت مصر من البنك قرضا لمشروع رى ٢٥٠ الف فدان بمديرية قنا ، وزارت بعثة البنك هذه المنطقة ، غير أن الحكومة المصرية عادت فطلبت تأجيل البحث فى القرض حتى تبحث ما إذا كانت تستطيع القيام بالمشروع بوسائلها الخاصة وبالعملة السهلة بدلا من اللجوء الى الدولارات (١)

وقد إنجحه التفكير إلى أن تقوم المؤسسات الدولية بمساعدة البلاد المتخلفة ، لسببين : الأول تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الخارج . والثانى : الحد من النفوذ السياسى للدول التى تستثمر أموالها مباشرة ، ورأت الأمم المتحدة أن الحل هو فى أن توجه الاستثمارات الدولية بأكملها عن طريق منظمة دولية مناسبة . وعلى الحكومات المقرضة لتحقيق هذه الغاية وضع خطط لاستثماراتها الأجنبية الخاصة والعامة ، وأن تسلم الأموال المخصصة لذلك إلى البنك الدولى للانشاء والتعمير الذى توكل إليه مهمة توزيعها والاشراف على

(١) فالبنك يشترط أن يرد القرض ، كما منح ، بالدولارات .

توجيهاً للاستثمارات المطلوبة وتسييد الديون بعد ذلك ، (١)
 وقد صاغت اللجنة الفرعية للانعاش الإقتصادي التابعة للأمم
 المتحدة القيود التي يجب أن تحاط بها الاستثمارات المنتظرة فقررت
 أنه : يجب ألا تكون الاستثمارات على صورة نضر بالمصالح القومية
 وبسيادة الدول المختلفة . كما يجب أن لا ترتبط هذه الاستثمارات
 بامتيازات سياسية أو إقتصادية لصالح الدول المصدرة لرأس المال
 أو بإنشاء قواعد حرية . إذ أن التجارب دلت على أن الاستثمارات
 الخاصة المباشرة قد صاحبها أخطار التدخل الإقتصادي والسياسي
 وخاصة في حالة البلاد غير المستقلة والمتأخرة إقتصادياً ،
 وتعقب نشرة البنك الأهلي على ذلك - وهي نشرة لا يشك في
 وقارها : - بقولها : أن التجارب الماضية تبرر تردد المقترضين . فقد
 عانى الكثيرون منهم بدرجات مختلفة من الضغط الذي وجهه رأس المال
 الأجنبي إلى حياتهم السياسية . ولا يزال البعض يذكر كيف كان تسرب
 رؤوس الأموال الأجنبية نذيراً بالاحتلال العسكري ووصمة فقدان
 الإستقلال . ولقد جاهدت تلك الدول لاستعادة سيادتها ، ومن
 الطبيعي أنها تخشى أن يصبح الرأسماليون الأجانب مرة أخرى نواة
 للنفوذ الإستعماري .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري المجلد الثالث

العدد الثاني ١٩٥٠ .

ومع أن الأمم المتحدة - بذت الاستثمار من خلال المؤسسات الدولية . ومع أن بنك الإنشاء والتعمير تنفع معظم إستثماراته من أموال الأمريكيين . فإن أمريكا مالبثت أن تنسكت هذا الطريق ، وأعلنت برنامج النقطة الرابعة عزمها على الافراد بالعمل . وبأنها سوف تقوم بتصدير رؤوس أموالها وفقا لمعاهدات ثنائية مع الدول المستفيدة !!

لماذا ؟ لماذا تعمدت أمريكا القضاء على هذه المؤسسات الدولية ، أو إضعافها والافراد بالعمل ؟ لأن البنك الدولي لا يمكنها من أن تستثمر أموالها مباشرة في البلاد المتخلفة ، أى لا يجعلها تملك المؤسسات والمشروعات في قلب البلد المتخلف . ولأنه لا يمكنها من التدخل لتعديل قوانين البلاد المتخلفة بما يحلو لرأس المال الأمريكي . ولأنه لا يمكنها - في حالة الخلاف - من أن تنفرد بالعمل وتدخل سياسيا في شئون البلد المتخلف بعيدا عن الضمير العالمي - ولأنه يترك للبلد المتخلف حرية إختيار المشروع الذى يناسبه ، وأمريكا تريد أن تختار المشروعات التى تناسبها هى (١) .

(١) : وهذا دون ريب نتيجة من نتائج الحرب الباردة ورغبة الحكومة الأمريكية فى تنسيق المشروع مع سائر خططها الاقتصادية والعسكرية ، من بحث للدكتور زكى هاشم فى مجلة مصر المعاصرة يناير ١٩٥١ :

أى لأنه - باختصار - لا يمكنها من إستعمار البلاد المتخلفة على
الوجه الأكمل !!

التعديلات الجديدة لقانونه بنك التصدير والاستيراد

وقد ذكرنا فيما سبق أن الحكومة الأمريكية قد عدلت
قانون بنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة بحيث يضمن
لرؤوس الأموال المصدرة أخطار المصادرة ونزع الملكية وغيرها .
وهو يضمن هذه الأخطار بعد أن تستنفد الحكومة الأمريكية
وسائلها لتلافيتها . ومعنى ذلك أن الدولة ، الأمريكية ذاتها قد
ارتبطت بمصير رؤوس الأموال المصدرة وأصبحت ضامنة لها ضمانا
فعليا . وإذا كان كل خطر يهدد رؤوس الأموال - من تأميم أو غيره -
يهدد ميزانية الحكومة ذاتها ، فقد أصبح واضحا أن الحكومة
الأمريكية إن تألوا جهدا في سبيل وقف مثل هذه التطورات . بشئ
الطرق التي تملكها والتي يتيح لها الموقف أن تستعملها !

هذه المعاهد الثنائية

نلاحظ أيضا . أن الحكومة الأمريكية لم تترك عملية الاستثمار
المباشر التي تريدها تجري وفقا للأوضاع العادية . والقوانين العادية
بل أرادت أن تعقد مع الدول المستفيدة ، معاهدات ، ثنائية . حتى
ترتبط الدولة المتخلفة بالنصوص المجعفة . وحتى تستطيع أمريكا
أن تتدخل بشئ الطرق - حتى التدخل العسكري - بدعوى أن البلد

المتخلف قد خرق معاهدة رضى بها الطرفان . أما في ظل الأوضاع
الراهنة . فإن مثل هذا التدخل لا تجد له سنداً دظاهراً ، من القانون

. . .

فنحن نرفض إذا تسرب رؤوس الأموال الأمريكية إلى كياناتنا
الداخلي . وقد رأينا الرفض للتجارب الدائمة التي صاحبت
عملية تصدير رأس المال في الماضي والحاضر . ولأن رؤوس الأموال
الأجنبية تضعف البلد المتخلف وتعجزه عن التقدم إلى الأبد . ولأن
الشروط المصاحبة تعطى أمريكا حقوقاً هي الاستعمار ذاته . ولأن
حاضر السياسة الأمريكية ليس فوق مستوى الشبهات . ولأن البرنامج
يجعل إقتصادنا تابعاً للاقتصاد الأمريكي خاضعاً له . ولأن البنك
الآهلي المصري والمجلس الإقتصادي للأمم المتحدة إعترفا بخطورة
هذه الاستثمارات المباشرة على إستقلال الدولة وكيانها .

وهذا كله ، من حيث عملية تصدير رأس المال في ذاتها . غير أن
أمريكا تهدف في برنامجها إلى أهداف أخرى خطيرة ..

وضع اليد على المواد الأولية

قدمنا أن تصدير رأس المال بقصد الحصول على أرباح جديدة هو السبب الأول الذي يكمن خلف النقطة الرابعة . وثمة سبب آخر خطير يرتبط بالسبب الأول أقوى الارتباط . بل لعلنا لانعجله في مبحث مستقل إلا من قبيل تقسيم الكلام .. ذلك هو رغبة أمريكا - وحاجتها - إلى السيطرة على منابع الثروة الطبيعية في العالم القديم وإحتكارها ما أمكن لتكوين صناعاتها ، ولسد حاجاتها الاستهلاكية ومطالب قوتها الحربية على حد سواء .

والحصول على المواد الأولية وأسواق التجارة هو أول مادفع المغامرين القدامى إلى المجهول .. فاجتازوا رأس الرجاء الصالح . وفتحوا الهند ، واكتشفوا العالم الجديد .. بحثنا عن الذهب ، والشاي ، والتوابل (١) . وإذا كان « تصدير رأس المال » قد جاء في مرحلة

(١) « إن المتاحكات الأوربية الأولى وراء البحار لم تكن بقصد الاستعمار بل بقصد التجارة وإستخراج ثروة المناجم ، ه . ج . ولز في كتاب « تاريخ العالم » ، صفحة ٢٨٧ وما بعدها .
«... ولنضرب مثلاً بنشاط الأموال الانجليزية في الصين : فنجد —

لاحقة ، مع نضج الرأسمالية والامبريالية ، فإن الحاجة إلى فتح الأسواق ، وإحتكار الخامات ، مازالت دافعا رندسيا من دوافع الاستعمار .

غير أنه زادت أهميته ! فلم يعد مجرد حصول على الذهب والشاي

— أكثر من مائة سنة كان يوجد في الصين من يدعى مستر جاردن ومستر ماتيسون . كان أولهما تاجرا والثاني قومسيو نجيا وقد اشترك مع الأول في إمتلاك سفينة تجارية للتجارة بين الصين والهند . وكانت سفينتهما تحمل بغير شك كميات كبيرة من الأفيون من الهند ، إذ كان أكثر السلع رواجاً في الصين . وبأرباحهما من الأفيون كانا يشتريان من الصين الشاي ، الحرير وسائر المنتجات الصينية . وكان مستر جاردن ومستر ماتيسون بارعين موفقين في التجارة . وبأرباحهما من هذه العمليات اشتريا سفينة ثانية ، فثالثة ، رابعة .. وهكذا حتى إذا تأسست المستعمرة الانجليزية في هونج كونج سنة ١٨٤٠ كانت شركة جاردن ، ماتيسون وشركاهما ، قد أصبحت أكبر شركة في الشرق الأقصى . وبمرور الزمن عاد مستر جاردن ومستر ماتيسون إلى وطنهما في اسكتلندا ولما كن أبناءهما وأحفادهما بقوا يديرون أعمال الشركة في هونج كونج ، وفي سائر الموانئ الصينية التي كانت تفتح للتجارة . ثم أصبحت تملك مصانع الغزل والنسيج ، وأحواض بناء السفن .. إلى آخره ، ثم إشتركت في تأسيس بنك

والتوابل للتجارة فيها . بل ظهرت خامات أخرى أخطر وأجل . كالبتروول والصلب والمطاط ، واليورانيوم ! .. وغير ذلك . وأضحيت هذه الخامات الموجودة في المناطق المتخلفة بوفرة أكبر الحياة للدول الصناعية الكبرى .. بغيره تتوقف المصانع ، وتنهار المؤسسات ولا تتحرك الجيوش .

وقد أسلفنا كيف إستعمر الانجليز الهند أول الأمر لإحتكار تجارة الشاي والقطن وغيرها . وكذلك إستعمر الإنگليز مصر وحولوها إلى مزرعة قطنية تمون الغزاليين في لائكشير بحاجتهم منه بأسعار مناسبة . غير أن تجربة الانجليز في البترول الإيراني ، من مبدأها إلى منتهاها ، عميقة الدلالة على أهمية إحتكار المواد الخام وعلى الدور الذي يلعبه هذا الإحتكار في السياسة .

فحين حصل « وليم داركي » منذ نصف قرن على إمتياز البترول في

— هونج كونج وشنغهاي الذي غدا من أكبر بنوك العالم . ثم شاركت في مؤسسات السكك الحديدية في الصين ، وكانت أسهم هذه المؤسسات توجد وتباع في لندن .

واليوم فإن هذا البيت ما زال من أعظم بيوت التجارة مع الصين لاذ يملك أسطولا من بواخر الشحن الكبرى وعددا من المصانع ، والأحواض والمؤسسات . وقد بقيت هذه الشركة الضخمة حتى الساعة شركة « خاصة » يملكها أفراد أي أنها لم تقم قط على أن يعود —

جنوب إيران (١). لم يكن الأمر يعني الحكومة الانجليزية كثيرا ..
فهو مجرد استثمار فردى يقوم به أحد الأغنياء . غير أن « فيشر »
رئيس الامبرالية البريطانية بدأ يعلن أن الفحم سوف يختفى كوقود
تسير به البواخر وسوف يحل محله البترول . لأنه أرخص نفقة
وأقوى أثرا . ولأن الفحم الموجود في إنجلترا بكثرة ان يكفى
النو السريع للأساطيل الانجليزية ، حرية وتجارية وظلت
الحكومة الانجليزية تتردد زمنا ، حتى أقدمت ألمانيا وغيرها على
إنشاء أساطيل كبيرة ، مما جعل إنجلترا تحزم أمرها وتحول سفنها إلى
سفن تسير بالبترول ، مما زاد من قوة أسطولها بما يعادل ٥٠٪ .

وقد كان الفحم مضمونا لأنه فى أرض الجزيرة . أما البترول فى
أرض غريبة ، بعيدة ، وراء البحار . لذلك دخلت الحكومة
الانجليزية شريكة فى شركة البترول الانجليزية الايرانية بنسبة ٥٠٪ .

— ريعها على النفع العام . بل تمت وتضخمت على أساس إعادة استثمار
الأرباح ! ، من بحث بعنوان « التجربة الانجليزية فى الاستثمار
الخارجى » كتبه « سيدنى كين » ونشرته الاكاديمية الامريكية
للعلوم السياسية والاجتماعية .

وقد ذكر « سيدنى كين » أن الاستثمارات الانجليزية فى الخارج
وصلت فى سنة ١٩١٣ إلى ٣٠٠٠ مليون دولار .

(١) « حرب البترول فى الشرق الأوسط » للدكتور راشد البراوى ،

وقرنت ذلك بالتعاقد على الشركة على أن تورد ٣٠ / من إنتاجها السنوي للأسطول البريطاني بثمان مخفض . وبذلك أصبحت إنجلترا مهيمنة على بترول إيران .. ثم العراق .. ثم امتدت إلى الشرق الأوسط كله تدريجيا . فإن سيادتها على البحار السبع تقوم على هذا الذهب الأسود المنبثق من قلب الشرق الأوسط .

فلم يكن سهلا بعد ذلك أن يقرر البرلمان الإيراني تأميم البترول وتوقف إنجلترا ساكتة . وقد أرغمت إنجلترا وأزبدت ، وأرسلت البلاغات والاندازات ، ولوحت أكثر من مرة بالأسطول ، وبلواء المظلات وتبنت صحفها دعوى « حماية أرواح الأجانب في منطقة البترول » دون أن يشي ذلك كله إيران عن التأميم . وهنا يجب أن نقرر حقيقة بالغة الأهمية في الموقف ، وهي : أن إنجلترا لم يمنحها من التدخل المسلح في إيران حتى الساعة لارغامها على العدول عن قرار التأميم إلا أن حدود إيران لاصقة بروسيا . وأن أي تدخل مسلح قد يؤدي إلى زحف روسي مباشر بمقتضى معاهدتها المعقودة مع إيران . مما كان يمكننا أن يقود إلى كارثة عالمية في غير أوانها : كذلك منع إنجلترا من التدخل الموقف الذي اتخذته أمريكا وخذلانها لانجلترا .

وموقف أمريكا من هذا النزاع عميق الدلالة على تلمفها لوضع يدها على هذه الآبار ، وإلى أي حد تذهب في سبيل هذه الغاية . فقد أصبح واضحا أن أمريكا تميل إلى التخلص من رأس المال الانجليزي في إيران ، كما تخلصت منه تقريبا في مناطق أخرى كثيرة

ثم جاء تصريح السفير الأمريكي أبان إشتهاد الأزيمة بأن شركة
« أرامكو » تدفع للمملكة السعودية ٥٠ ٪ من صافي الربح لا ٣٠ ٪
كما تفعل الشركة انجليزية .. جاء هذا التصريح ضربة عنيفة لكل أمل
للانجليز في التفاهم . رغم ما في ذلك من تضحية بمصلحة هامة من
مصالح حليفها الرئيسية ، انجلترا .

واليوم تقف أمريكا هذه الوقفة ، وتشعر شعورا عنيفا بحاجتها
الملحة إلى وضع اليد على منابع الثروة الطبيعية في البلاد المتخلفة .
فقد حجز أمريكا عن ذلك في الماضي ، إلى حد ما ، إستكفاءها الذاتي
وما كانت تنضح بها أرضها البكر من خيرات وافرة ، أتاحت لها أن
تقيم صناعة هائلة ليس لها في التاريخ كله نظير ، كما أنه رفع درجة
الإستهلاك فيها - وفيها أكثر من مائة مليون نسمة - إلى حد كبير .
غير أن هذه الصناعة الكبيرة والحياة المرفهة قد كادت تأتي على
الخزون في الأرض من رصيد . فبعد أن كانت الولايات المتحدة -
وما زالت - هي الدولة الأولى في العالم في إنتاج الكثير من الخامات
الضرورية . بدأ هذا الإنتاج يترقق عن الزيادة ، ويشح وترتفع
نفقاته في بعض الحالات ، كالبترول . في الوقت الذي إكتشفت فيه
تلك المواد بكميات هائلة في مناطق أخرى .

وبدأ رجال الصناعة يتوجسون خيفة من إنكماش خطير . ففما
يتعلق بالبترول وحده ، تقدر حاجة الولايات المتحدة إليه بعد
سنوات بأكثر من ٣٥٠٠٠٠٠ برميل يوميا . فإذا لم يف بترونها

الخاص بهذا الفيض المتدفق ، وإن بقي ، فكيف يكون الحال ؟ هل تغلق المصانع أبوابها ؟ أم يهبط عدد السيارات العامة والخاصة في بلد السيارات ؟ أم تتوقف البواخر والبواخر والطائرات ؟ إن المسألة كما هو واضح مسألة حياة أو موت .

وأمرىكا لا تطمئن إلى ترك هذه الخامات لأصحابها يتاجرون فيها معها ويبادلونها بها سلعا مغايرة . فهم قد يرفعون السعر . أو يتصرفون في خاماتهم بما لا يلائمها . أو يتعرضون لتغيرات سياسية تفسد عليها الأمر كله : يضاف إلى ذلك الرغبة الملهمة في الاحتكار والسيطرة ، والإستثمار . فخير وسيلة إذا هي أن تمتلك أمريكا هذه المنابع مباشرة ، وأن تحتكر إستخراجها وتجارها ، وحمايتها أيضا . فبذلك تضمن لصناعتها المرتبة الأولى ودوام السيطرة . وتضمن التصرف في الخامات على النحو الذى يلائمها .

ومن أمثلة تصرفها فى الخامات على النحو الذى يلائمها ، ما لوحظ بحق (١) على طريقة شركة « آرافكو » ، فى إستغلال آبار المملكة السعودية . فقد بلغ إنتاج هذه الآبار فى سنة ١٩٤٠ ١٩٤٠ ٥٧٠٠٠٠ برميل . ثم زادت إلى ١٩٤٠ ٢١٣١١٠٠ سنة ١٩٤٥ ثم ١٩٤٥ ٥٩٠٩٤٤٠ سنة ٤٦ ثم ١٩٤٧ ٨٩٠٨٥٢ سنة ١٩٤٧ . وقد زاد الآن على مائة مليون برميل .

(١) أحمد حسين فى كتاب « مشاهداتى فى الجزيرة العربية »

أى أن معدل الاستخراج تضاعف في خلال عشر سنوات ،
عشرين مرة ! وهذا إستنزاف خطير لتلك الآبار يهدد بنضوبها
سريعا ، والحكومة هناك لا تضع حدا أعلى للاستخراج حرصا على
المصلحة العامة لها . والشركة تبالغ في إستخراج البترول من المملكة
السعودية ، على حين تحتفظ بآبارها الموجودة في أمريكا نفسها . .
لأن هذه مضمونة والأولى غير مضمونة !

. . .

كذلك فإن سيطرة أمريكا على الموارد الطبيعية ، يضمن لها في
الوقت ذاته السيطرة - كباثة - على أسواق البلاد المتخلفة . التي لن
تقوم فيها وفقا للنقطة الرابعة - كما أوضحنا - غير الصناعات
المكاملة أو الخفيفة .

فكأن رخاء أمريكا يجب أن يبنى على تعاسات الشعوب !
وكان الرأسماليين الأمريكيين لا يقنعون إلا برخاء السادة ويتركون
للسعوب الأخرى ما يفضل عادة للتابعين . وكأنه حتم على الشعوب
المتخلفة - لأنها متخلفة اليوم - أن تظل متخلفة غدا ، وأن تكرر
قواها لتتكون يدا عاملة تعمل من أجل حملة الأسهم في نيويورك
والمضاربين في وال ستريت . كما كان الملايين من أبناء آسيا وأفريقيا
يموتون ، ليتمكن رجال الصناعة الانجليز والصيارفة فيها من أن
يحكموا العالم .

الأسباب الاستراتيجية

يستبد بأمرىكا القلق ، لوجود دولة شيوعية كبرى تتراعى حدودها بين أوروبا وآسيا . وهى إذ ترسم خططها وتنظم المستقبل كما يتراعى لها ، لا تغفل لحظة واحدة عن المارد الروسى ، الذى يتهدد دائما هذه الخطط بما يصدره إلى الأقطار المجاورة له - وغير المجاورة أيضا - من المبادئ والدعايات والمساعدات . فليس مصادفة أن تنحصر الشيوعية فى الصين ، وتلتهب أقوى ثوراتها فى كوريا وبورما والهند الصينية وإيران . ناهيك عن الدول التى أصبحت شيوعية فعلا فى شرق أوروبا .

وقد كتب الكاتب الأمريكى جورج جالوب مرة يقول : ان روسيا تعد الفلاحين بتملك الأرض والعمال بالتخلص من أصحاب العمل . فماذا نفعل نحن لنكسب فى هذا المزاد ؟

والحق ان أمريكا لا تفعل شيئا . فهى بدلا من أن تقابل الشيوعية فى منتصف الطريق ، وتنتهج سياسة تحرير حقيقية للشعوب المضطهدة فى آسيا وأفريقيا ، زارها تصر على ابقاء الأوضاع البالية الراهنة . مادامت هذه الأوضاع فى مصلحتها المباشرة .

وهي لا تملك أن تفعل غير ذلك . مادامت مسوقة في سياستها بما
تمليه مصالح الرأسماليين فيها . فهي تآزر الاستعمار الانجليزي والفرنسي
والهولندي لأنها تستطيع في ظله الاشتراك في نهب البلاد المحتلة
واحتكار خاماتها وتصدير رؤوس الأموال اليها ، وهي تأتي على
الصين مقعدها في مجلس الأمن لأنها أغلقت في وجهها الأسواق
وألفت الاحتكارات . أي أن أمريكا تصر على الاحتفاظ ببحر
الاستعمار كاملا غير منقوص .

ولما كانت وسيلة أمريكا السياسية والاقتصادية عاجزة على هذا
النحو عن مكافحة الشيوعية . فلم يعد لديها غير الوسيلة العسكرية . .
فضمت تجهيز الجيوش وتسليح البلاد وتنظيم المعاهدات في حلقات
متراصة ، تضغط بها على روسيا والدول التي تسير في فلكها . فهي
بذلك فقط تستطيع أن تقف « بالقوة » في وجه انتشار المبادئ
الشيوعية .

وايست أغراض أمريكا من هذه الاستعدادات دفاعية فحسب ،
بل وهجومية أيضا ، فهي لن تقتل روسيا بهذا الحصار ، وهي لا تحلم
بثورة داخلية تغير نظام الحكم فيها ، سواء كان ذلك لرضا الشعب هناك
عن النظام القائم أم لحركات التطهير التي أجريت أم لقبضة الحكومة
القوية هناك على الحالة . فليس من أمل إذا إلا بتحطيم هذا النظام
بعمل خارجي : حرب ثالثة مثلا !

أي أن الاستراتيجية الأمريكية تنتهي إلى حل واحد هو :

تحكيم القوة .

وهنا يمكن خطر جديد .

فدول الشرق الأوسط مثلا - كبلاد متخلفة - قد غرس فيها
الأمريكان رؤوس أموالهم وأصبحت سواقا لتجارهم ومخزنا للبترول لهم
فالآن يجيء دور الاحتلال العسكري .. على شكل قواعد جوية تبنى
في الظهران وليبيا ومراكش والأردن وقبرص ومالطة وتركيا
واليونان ، وقواعد أخرى يريدون بناءها في مصر والعراق وسوريا ،
ولم تجشم أمريكا نفسها مشقة أخذ رأى الشعوب صاحبة هذه
البلاد ، مكتفية بقبول أولياء الأمر ، فيكفي في مراكش موافقة
فرنسا وإن كان المراكشيون يقتلون في نفس اللحظة مطالبين بحرية
بلادهم ، ويكفي في ليبيا موافقة الانجليز ، وإن كانت الامم المتحدة قد
منحتها استقلالها ،

وليس هذا الكلام من باب «سوء الظن» ولننظر مثلا الى ما نشرته
جريدة النيويورك تيمس في ١١ مارس ١٩٥١ لمراسلها كليفتون
دانيل : إذ يقول ان شرق البحر الأبيض هو بمثابة الجناح الايمن
لجيوش الاطنطى وان هذه الجيوش عليها في حالة الحرب أن تحافظ
على إستقلال إيطاليا ويوغسلافيا واليونان وتركيا وسلامة الطرق
الجوية والبحرية التي تربط المحيطين الاطنطى والهندي وآبار
البترول الواسعة التي تستغلها الدول الغربية في البلاد العربية وإيران .
وبعد أن يأتي على تفصيل الاستعدادات والقواعد التي تقيمها

أمريكا يقول : ويستطيع السلاح الجوي الأمريكي الذي يملك
قاذفات قنابل يمتد مجال ضربها لدائرة قطرها ٤٠٠٠ ميل أن يدمر
بسهولة أى هدف كبير خلف الستار الحديدي من القواعد التي يملكها
حاليا والتي يزعم إنشائها . ، ثم يقرر في النهاية أن الفجوة الوحيدة
في هذه السلسلة هي اصرار مصر والعراق على جلاء الانجليز !

وأدق من ذلك ما نشرته « الايكونوميست » اللندنية في
٣ / ٣ / ١٩٥١ بعنوان « القواعد والمعاهدات في الشرق الأوسط ، إذ قالت
« وقد ارتبط اضطراب الاهتمام السياسي الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط
بزيادة نشاط الشركات الأمريكية في إكتشاف وإستغلال بترول
الخليج الفارسي . وأصبح هدف أمريكا الآن الدفاع عن هذه المناطق
ذات القيمة العظيمة وضمان تموين دول ميثاق الأطلسنطي بأكثر كمية
ممكنة من البترول المستخرج منها في حالة الحرب .

« ويستطيع الأمريكيون بغير شك الحصول على إمتيازات في
الأردن لبناء أو إضافة منشآت للقواعد الجوية الحالية التي قام
بإنشائها السلاح الجوي الملكي البريطاني . ولكن المرء لا يسهه إلا
التساؤل عن مدى أهمية بناء مطارات ضخمة في تلك البلاد المحاصرة
من كل جانب ؟ والواقع أن كل هذه المشروعات تتوقف على « قد
معاهدات جديدة مع مصر والعراق يمكن بها إنشاء شبكة من القواعد
في نصف الدائرة التي تحيط بإسرائيل أو يحسن الوجود منها حاليا
وذلك لحماية حقول البترول وأنايبه ومعامل التكرير والموانئ ، كما

أنه من شأن وجود قوات من السلاح الجوي البريطاني في العراق ومنطقة قناة السويس حماية القواعد الأمريكية والانجليزية الأمريكية التي تقع في مجال قاذفات القنابل الصاروخية .

و قد فشلت كل المحاولات لانشاء قيادة مشتركة مع المصريين للقواعد الجوية والبرية والبحرية البالغة الأهمية في منطقة قنال السويس على أنه من المأمول أن يتم تنظيم قواعد انجليزية أمريكية مصرية مشتركة في منطقة قنال السويس وقواعد انجليزية أمريكية عراقية مشتركة في العراق . ومن بين جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية - نرى في المملكة السعودية وحدها قاعدة أمريكية كبرى بالقرب من حقول البترول في الظهران . وهي مجهزة خير تجهيز لاستخدام قاذفات القنابل والوحدات المقاتلة . كما أن أنابيب البترول الممتدة من العراق والمملكة السعودية الى البحر الأبيض تحميها قاعدة جوية في قبرص سيساهم الأمريكيون فيها قريباً .

و تترى أخبار سارة تقول ان الأمريكيين على وشك منح سوريا اعانات ضخمة من الدولارات للقيام بمشاريع رى سيكون من أثرها احداث استقرار في السياسة السورية .

وهكذا تمضى أمريكا وانجلترا في تنظيم الدفاع عن ممتلكاتهما في الشرق الأوسط . وأى شيء لا يملكوه في هذا الشرق المسكين ؟ البترول بترولهم .. وخطوط المواصلات خطوطهم .. والمشروعات الصناعية والزراعية المزمعة - وفقاً للنقطة الرابعة - مشروعاتهم .

فليس لنا في بلادنا شيء ، وليس لنا بناء على ذلك في سياستها رأى .
فاذا قررت أمريكا الحرب فالحرب ، الطائرات تخرج من أرضنا
تشن غاراتها ، وعلينا أن نتوقع الرد ، وتشب النار في السوق ، ويضيع
الأقزام تحت أقدام العماليق !

ألم نرحلات ماكجى وروبرتسون ؟ ألم نر مؤتمرات مالطه ؟ ألم
نسمع البيان الثلاثى الذى أعطت به أمريكا وانجلترا وفرنسا لنفسها
حق حفظ النظام فى الشرق الأوسط وتوزيع السلاح على دولها أو
منعها عنها بقسطاسها الذى تراه ؟ فهل أخذ رأى الحكومات الشرقية
فى شيء من ذلك كله ؟
فماذا بعد ؟

تكتمل حلقات الإستعمار جميعا من إستغلال إقتصادى وإحتلال
عسكرى و وضع يد ، سياسى ، ثم نجد بين المصريين من يدعو
بملىء فيه إلى قبول النقطة الرابعة ، ومن يجروء على أن يؤكد أن
إستثمار رؤوس الأموال الأمريكية فى مصر شيء .. والتدخل السياسى
شيء آخر ! فى الوقت الذى يقول فيه الأمريكان أنفسهم أن هذا
الإحتلال العسكرى هو المحافظة على تلك المصالح الإقتصادية (١)

(١) فى ١٥ مايو ١٩٥١ أدلى الجنرال برادلى رئيس هيئة أركان
حرب الجيوش الأمريكية بأقواله أمام الكونجرس فى موضوع عزل
الجنرال ماك آرثر فقال : د إن مهمة القوات الأمريكية هى الحيلولة
دون الشيوعية وإمتلاك القوة البرية والمواد الخام والقدرة الصناعية
التي لا بد منها للسيطرة على العالم ،

فماذا نقول ! بعد أن قال ذلك المجلس الإقتصادي والإجتماعي
للأمم المتحدة . وقاله الأمريكان والانجليز مسئولون وغير مسئولين
لو أن هؤلاء الدعاة قالوها صراحة : إن من مصلحتنا أن تستعمرنا
أمريكا لجاء رأيهم أقرب إلى النزاهة وأجدر بالاحترام . ولكنهم
تف في حقيقة الأمر يتلمعون كل الحقائق الدامغة في سبيل فائدة واحدة :
تلك التي تعود على الطبقة القليلة التي تطمع في مشاركة رأس المال
الأمريكي سياسته ، والاستفادة من خدمته .

الحكومة المصرية .. تقبل !

بالرغم من كل ذلك ، قبلت الحكومة المصرية برنامج النقطة الرابعة ، قاصرة قبولها - حتى الآن - على المعونة الفنية خشب ، دون المعونة المالية . ووقع وزير الخارجية المصرية إتفاقية بذلك مع الحكومة الأمريكية في ٥ مايو ١٩٥١ . وقبل ذلك ، قبلت البرنامج من دول الشرق الأوسط دولتان : إسرائيل والأردن . ورفضته سوريا وكان الدفاع الوحيد الذي ساقه المسؤولون لتبرير هذا القبول ، أن الحكومة قبلت المعونة الفنية فقط وأنها غير ملزمة بقبول المعونة المادية بعد ذلك .

ويظهر الخلل في هذا الدفاع إذا لاحظنا أن الحكومة المصرية لم « ترفض » المساعدة المادية ، بل أرجأت البت فيها إلى وقت آخر . يتضح لنا ذلك من الرجوع إلى نص المذكرة التي رفعتها وزارة الخارجية إلى مجلس الوزراء في ١٢ نوفمبر ١٩٥٠ والتي وافق مجلس الوزراء عليها ، إذ جاء في نهايتها : « أنه لا يوجد ما يمنع من قبول المعونة الفنية طبقا للنقطة الرابعة من مشروع الرئيس ترومان في الحدود الآتية . (١) أن تقصر الاستفادة على المعونة الفنية خشب ، وأن يترك البت في مسألة توظيف رؤوس الأموال الأجنبية في مصر إلى ما بعد

أثبت في معاهدات الإقامة .

فليس لنا إذا أن نستريح ونركن إلى أننا قد قبلنا المساعدة الفنية فقط ! ، فالمقدمات تدل على ماوراءها . خصوصا وأنه من طبيعة البرنامج أن نقبل المساعدة الفنية أولا . حتى يتمهد السبيل كما أسلفنا لرؤوس الأموال الأمريكية التي تأتي بعد ذلك . وأن الحكومة الأمريكية ذاتها لم تطلب منا قبول المساعدة المالية جديا بعد ، لأنها هي نفسها ما زالت بصدد تنظيم طرق قيامها بتقديم هذه المساعدة ، أي أنها لم تضع بعد كل تكتيك الزحف الاستعماري الجديد ولأن قبولنا المساعدة الفنية أولا نوع من كسب الوقت ، حتى تبدأ البعثات الفنية عملها ريثما تتفق الحكومتان على المساعدة المالية في مفاوضات طويلة .

وعلى أية حال . فأننا نؤكد المسؤولين أن أول نصيحة سيقدمها الفنيون الأمريكيون لنا هي : أن نقبل المساعدة المالية لشدة حاجة مصر إلى رؤوس الأموال الأمريكية .

ثم أنه لو كان تفكير المسؤولين قد إنصرف إلى مجرد قبول المساعدة الفنية فقط . لكان ذلك أدعى إلى العجب . فما الذي يجعلنا نوقع معاهدة باستقدام خبراء وبعثات فنية من أمريكا على التحديد ؟ ولما لا نمضي في إستقدام الخبراء الفنيين من شتى بقاع الأرض فيكون مجال الاختيار أمانا أوسع . وقد يكون من الخبراء من يوجدون في بلد تنشابه ظروفه مع ظروفنا فيكون نفعه أكبر . بل لماذا

لا نستقدم الخبراء من أمريكا نفسها . غير مقيدين بخطة سابقة ،
ولا بمشروعات تحظى بموافقة الحكومة الأمريكية ؟

فإذا كان القصد هو الاستفادة من مساهمة الحكومة الأمريكية
في بعض نفقات هذه البعوث . فلماذا لم نلجأ إلى الأمم المتحدة التي
تعرض علينا بعثات بشروط مماثلة ؟

الفرق بين ما قبلته الحكومة المصرية ، وبين ما كنا نراها خليقة
أن تفعله .. هو أن خبراء النقطة الرابعة سيبحثون طبقا لخطة موضوعة
لهم هناك . وسيقدمون مشورتهم وفي ذهنهم حقيقتان : الأولى ضرورة
لجؤتنا إلى رؤوس الأموال الأمريكية ، والثانية أن تكون المشروعات
المزمعة ملائمة لمصلحة رأس المال الأمريكي هذا ، ثم تجيء المصالحة
المصرية في الصف الثاني .

والحق أنه لم يكن غريبا أن تصل الحكومة المصرية إلى هذا
القرار ، وأن يؤيدها فيه البرلمان المصري إذا راعينا دالجو ، الذي
قوبلت به النقطة الرابعة في مصر .. من الجهات الرسمية
على حد سواء .

فالحكومة المصرية لم تتناق البرناج على أنه
الدرجة الأولى ، حتى تبحثه على هذا النحو .
البعيدة ، مكثفة بما رآته أمامها من مساعي
المظهر . غير دارية بأن أمريكا إنما قدمت
سهل القبول . ولأن قبوله ، يسهل

تركت الحكومة المصرية أمر بحث البرنامج بين يدي كبار الموظفين،
كأنه مسألة عادية مما يطرح عليهم ويصمونه كل يوم؟ ومن
التجنى أن نطالب كبار الموظفين عندنا أن يتحرروا من قيودهم
روتينهم، ويمشوا المسألة ذلك البحث السيامي والاقتصادي المتسع
مستقرين التاريخ، باحثين عن النوايا، متفهمين للوضع الذي ينطوي
عليه المشروع، من جعلنا تابعين لأمريكا إقتصاديا. وهم - إذ حرموا
على أنفسهم هذه الأبحاث - أصبحت القضية أمامهم واضحة: دولة
خيرة تعرض علينا مساعدة فنية تساهم مشكورة في نفقاتها. ونحن
في حاجة إلى الخبرة الفنية. فالنتيجة البديهية أن نقبلها!!

ولسنا ندري إذا كانت الحكومة قد أعطت المسألة هذا الثوب عن
طيبة قلب، أم عن عمد لتمريرها بعيدا عن كل جدل سياسي متسع؟
وليسست الحكومة وحدها هي التي قصرت فهناك البرلمان بمجلسيه
لم يفكر واحد من أعضائه أن يطرح الأمر المناقشة. وهناك الصحافة..
سبلتنا فيها أعظم!

من الصحافة الكبيرة الراسخة. لم تفعل أكثر من نشر بعض
البرامج، التي تؤيد البرنامج تأييدا مطلقا، بغير قيد ولا
مقيد. الصحف من لم تنشر عن هذا البرنامج الخطير
نشطت لنشر وأخبار، البرنامج بغير توجيه،
والكلمات التي ألقيت فيها!

يعاق عليها الأحرار في هذا البلد آمالا

كبيرة . فقد أثبتت مرة أخرى صحة النقد الذي يوجه اليها دائماً :
من أن اهتماماتها كثيراً ما تطفو على السطح فقط ، وأنها تعتمد في
المعارضة والكفاح الى الضرب على الأوتار الحساسة عند الناس
والاكتفاء بالنعمات العالية ، التي تؤدي الى الهييج قبل أى شئ آخر
لذلك فقد غفلت - الى لحظة متأخرة - عن الخطورة المستترة في هذا
البرنامج .. هذا الزحف الاستعماري الشامل الذي يدب اليها بليل في
خفوت ، وهدوء واصرار !

وهكذا مر من البرنامج مامر . دون أن يرتفع صوت قوى
لمعارضته ، ودون أن يعلم معظم الناس معنى هذه النقطة الرابعة ...
غير ما تنشره عنها الدعايات من أنه صدقة تمنحها أمريكا . . لوجه
الله ! هذا في الوقت الذي نجد فيه المطابع الأمريكية لا تكف عن
إخراج عشرات الكتب والأبحاث والمناقشات عن النقطة الرابعة !
ولا تترك جامعة واحدة الفرصة دون أن تذيع عنها المحاضرات .
والحق أن انخفاض مستوى الوعي في هذا الوطن قد أصبح
حقيقة مؤسفة . ومستوية أصحاب الأقلام عن ذلك واضحة ...
سواء في ذلك منهم من يسكت عن الكلام ، ومن لا يقول إلا كفراً !

كلمة أخيرة

إن أحدا لا ينكر مانحن عليه من تخلف ، أولا يستنكره . بل لعل كلمة « تخلف » لا تعدو أن تكون تعبيرا مذهبيا عن الحقيقة القاسية . ولنتأمل كيف تشرح الباحثة الانجليزية « دورين وارينر » ، هذا التخلف ، في مطلع كتابها عن « الأرض والفقر في الشرق الأوسط » : « جوع شامل ، أوبئة متفشية ، نسبة من الوفيات مرتفعة ، أرض بور ، إقتصاديات متخلفة .. تلك هي عناصر الحياة التي تحياها الأغلبية الكبرى من سكان الشرق الأوسط . إنه فقر لا مثيل له في أوروبا ، يعتبر الماء النقي فيه ترفا ! والدخل المالى منخفض جدا . يتراوح بين خمس وسبع جنيهات للفرد في السنة . ولكن المقارنة النقدية وحدها لا تكفي لتصوير الحالة .. بل يجب أن نذكر الجمل والمرض ، وأكواخ الطين التي يشترك في سكنها الإنسان والحيوان ، وروث البهائم الذي يجمعونه ويجففونه .. وبالاختصار لا يوجد هناك « مستوى معيشة » بالمعنى الذي يفهمه الأوروبي ، بل هناك مجرد « وجود » فقط لا غير ! »

ولا خلاف على أسباب هذا التخلف . فهي تنحصر في ضعف الإنتاج وسوء التوزيع ، فرجال الأعمال الذين يرون العلاج كل

العلاج في زيادة الإنتاج فحسب يتجاهلون أن هذا الزائد من الإنتاج بدوره ، لو وزع بالطريقة التي يوزع بها الدخل القومي في الوقت الحاضر لما تغير الوضع بالنسبة للشعب في شيء . فان زيادة إنتاج أحد المصانع لا يعنى في واقع الأمر زيادة دخل العامل ، بقدر زيادة فائض القيمة الذي يحصل عليه رب العمل .

وهذا الوضع هو الذي تعرضه علينا النقطة الرابعة . أن يتعامل الشعب المصرى مع أرباب العمل الأمريكيين . فالشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة والرأسماليون الأمريكيون يحصلون على فائض القيمة المتزايد . ولن يزيد الدخل القومى لسواد الشعب زيادة تذكر ولو امتلأت الأرض بالمشروعات إذا كانت هذه المشروعات مملوكة لدولة أخرى . لا يبقى من ربحها في مصر شيء الا أجر العمل فيها .. الذى لا يدخر ، ولا يستثمر ، بل ينفق ساعة بساعة على أدنى مطالب العيش .

فليس يرضينا أن نرى المصانع تبني فوق أرض مصر ، إذا كانت مملوكة لغيرنا . انما يرضينا أن تكون خيرات هذا الانتاج عائدة على الوطن الذى تستخرج تلك الكنوز من جوفه .

وقد يحق طلب المساعدة المالية للدولة التى تفتقر الى رؤوس الأموال المحلية تماما كالمملكة العربية السعودية ، أو ليبيا أو غيرها من المناطق القاحلة . ولكن هذا الطلب من بلد كمصر يبدو غاية في الغرابة لأن في مصر رؤوس أموال ، ولأن حكومة مصر لم تستفد بعض

شقي الطرق لتوجيه رؤوس الأموال المحلية وجهة الانتاج المشر ،
حتى تذهب فتتظم طرق تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية على
الاستثمار في مصر !

وقد كنا مستطيعين أن نقول للحكومة في كلمة واحدة : ان الطريقة
المثلى فى الاستفادة من الثراء القومى وتوجيه الانتاج هى الطريقة
الاشتراكية . التى تهدف الى زيادة الانتاج بما يحقق أكبر خدمات
ممكنة ، لا أكبر أرباح المنتج . كما تهدف الى اقرار العدل الاجتماعى فى
التوزيع ، غير أننا لانريد أن ندخل الآن فى جدل مباشر عن النظام
الاشتراكى . مؤكدين أن الحكومة - لو أرادت - لاستطاعت أن
تحقق الكثير من هذه الأغراض ، فى ظل النظام الرأسمالى الذى
تتمسك به .

فنحن نعرف أن الأغنياء عندنا مازالوا يحبسون أموالهم فى
الاستغلال الزراعى ، وأن اقبالهم على الصناعة أضعف مما يمكن أن
يكون . فالغنى الذى يملك آلاف الأفدنة ، يتقى لديه كل سنة - بعد
الاتفاق - الاستهلاك - فائض كبير من الأموال . والحكومة تترك
له هذ الفائض سليماً تقريباً دون أن تفرض عليه الضرائب المناسبة ،
وهو لا يجد باباً يستثمر فيه هذه الأموال غير باب واحد هو : شراء
الأرض فمن عنده ألف يريدها ألفين ومن عنده ألفين يريدها ثلاثة .
ومساحة الأرض المزروعة عندنا ثابتة لا تزيد تقريباً ، ويمكن
المشتريين يتزايدون ، والفائض من أموالهم يتجدد كل سنة ويتراكم .

يزيد الطلب والعرض ثابت . فتكون النتيجة إرتفاع ثمن الأرض
إرتفاعا مريعا مضطربا . . حتى أصبح ثمن الفدان الواحد يصل إلى
٧٠٠ جنيه .

وفضلا عن أن هذا الإرتفاع يسحق الفقير تحت عبلة الفنى .
فانه إرتفاع لا نفع فيه على الإطلاق ، ومن ورائه الضرر . فهو
لا يضيف إلى الثروة القومية جديدا أو يزيد من قوتنا الإنتاجية
فتيلا . إنما هو عملية مزايده متصلة على نفس المساحة من الأرض .
والأموال التى تنفق فى هذه المزايدة ضائعة بغير مقابل .

بل أن هذا النطاق الضيق الذى تعمل فيه رؤوس الأموال
المصرية لا يشمل « الأرض » بوجه عام ، بل الأرض المزروعة الجيدة
فحسب . فقلنا نجد مالكا مصرية يقدم على إستصلاح أرض جديدة .
ذلك أنه لا يفكر فى خطط طويلة لتنمية الثروة . فأقصر طريق هو
الاستزادة من الأرض الصالحة ، ومضاعفة الضغط على الفلاح وانهاكه
بالعمل وإرهاقه بالإيجار الباهظ ليمس منه أقصى ما يستطيع .

وليس أقوى من أن نكرر ذكر ما قاله مستر ما كجى : أن الثروة
فى البلاد المتخلفة قد أصبحت تقليدية لا تزيد ، وأرباحها تنفق فى
شراء الأرض وتكوين الإقطاعات أو إقتناء الذهب والأحجار
الكريمة . فالثراء هناك يكتسب بأخذه من الآخرين ، لا بالبحث عن
إنتاج جديد فى ميادين جديدة . وهكذا إقترن الربح بالإستغلال . .
وأهم أسباب هذه الظاهرة - فى مصر مثلا - أن رؤوس الأموال

المضربة مازالت تتميز بجبن ملحوظ . فهمى لا تجسر على إقحام
ميادين الصناعة والإستصلاح وتفضل أن تظل منكشمة في نفس نطاقها
القديم : الأراضى الجيدة ، والأسواق المعروفة للتصريف . . بل
ونفس المحاصيل أيضا ! والسبب الثانى أن طبقة الأقطاعيين وكبار
الملاك الزراعيين عندنا طبقة غير منتجة على العموم . فأفرادها ينتهى
جهادهم فى الحياة - أو بالأحرى إنتظارهم ! - بتسلم «حجج» الميراث
من الآباء . وبعد ذلك يكرسون وقتهم للبحث عن الوسائل التى
ينفقون بها أموالهم ، فى فراغ غير نبيل ، وخمول مرصع الذهب .
فلماذا لا توقف الحكومة هذا التيار المدمر ؟ لماذا لا تضع حدا
أعلى للملكية الزراعية ، وتقرن ذلك بضريبة تصاعدية باهظة على
الأراضى ؟ ليس فى الأمر مصادرة ، ولا نزع ملكية ، ولا إعادة
توزيع . . إنه مجرد تحويل لفيض المال الذى يتراكم فى الريف
ويضيع فى المزايدة إلى ميدان الصناعة الرحب .

أن ذلك يوقف على الأقل تلك الدورة الجهنمية التى تركز
الملكية الزراعية كل يوم فى أيدي أقل . وتغتصبها من محرومين جدد .
بما أصبح ينذر بشر مستطير .

ولماذا لا توقف الحكومة فى وجه الإسراف والاستهلاك الزائد
عن الحاجة ، بالضرائب والجمارك وغيرها ، هذا الإسراف الذى
أدى إليه ما أسلفناه من تراكم الأموال فى أيدي قليلة بما أصبح
إنفاق المال معه نوعا من الضياع أو التجميد . من ذلك إنفاق جانب

كبير من الأموال في شراء السيارات والفريجيديرات والعطور . .
وتجميد مئات الألوف من الجنيهات في خاتم يتحلى به رجل أو عقد
يزين صدر حسناء ، وثمن حبة واحد من حبات العقد يفتح أبواب
العمل والمكسب أمام عشرات من المواطنين .

وهذه الحكومة المصرية التي تريد أن تستقدم مختلف أنواع
البعوث الفنية ، لتبحث عن احتمالات الاستثمار ، وأحسن أمكانياته ،
وتهيئة الجو لريؤوس الأمريكية ، . لماذا لا تقوم بهذه الخدمات
لحساب رؤوس الأموال المحلية ؟ . ولماذا لا تتبنى المشروعات المنتجة
فتقترض من السوق المحلي للقيام بها ، أو تشارك فيها شركات محلية ،
أو تنفرد بها بوسائلها الخاصة . وأهمها الضرائب ؟

إن رسم الخطط السليمة لأي ناحية من نواحي الاستثمار ، كاف
لاجتذاب الشركات ، والمدخرات .

وهل لم تسمع الحكومة عن الاقتراح القاضى بتأميم القطن وتحديد
أسعاره ؟^(١) والذي يضع تحت يد الحكومة مالا يقل عن ٤ مليون

(١) في بحث للاستاذ احمد عنان منشور في مجلة « الفصول » عدد
يناير ١٩٥١ . قدر الكاتب الربح الذي يعود على الدولة من تأميم
القطن وشراؤه بسعر محدد ثم يبيعه للخارج بالسعر العالمي وفي الداخل
بنفس سعر الشراء . قدر ربح الحكومة بمبلغ ٦٥ مليون جنيه سنوياً -

جنه سنويا لانفاقها على مشروعات انتاجيه جديدة ؟ وهل يكلفها هذا أكثر من القضاء على طبقة المضاربين والسماسرة والوسطاء ، تلك الطبقة غير المنتجة ، والتي تفيد من هذه الملايين ؟ أم أن هذا نفسه كثير ؟

وهل يستعصى على الدولة المصرية ، بنظمها الحاضرة ، أن تنهض بمشروع للسنوات الخمس ينظم كل هذه الجهود . لدفع الانتاج إلى أعلا ؟ إن هذه الحلول على الأقل تبقى زمام الأمر في أيدينا . وتجعل طريق التطور والرقى مفتوحا أمام الشعوب ، التي يجب أن يبقى لها الحق في أن تبدل في أشكال المجتمع الذي تعيش فيه ، في اللحظة التي تختارها .

فهل يرى المسئولون فينا . والذين يدعون للاستعمار الأمريكى بين ظهرانينا ، هذا رأى . أم أنهم يفضلون تسليم البلد لرأس المال الأمريكى . والإعتماد على صدقته ؟

أحمد بهاء الدين

القاهرة ١٥ يونيو ١٩٥١

غير توفير الاعانات التي تدفعها حاليا لشركات النسيج . واقترح حضرته ابقاء جزء منه كرسيد للتوازن في عمليات البيع والشراء في السنوات التالية . والباقي ينفق في القيام بمشروعات منتجة .

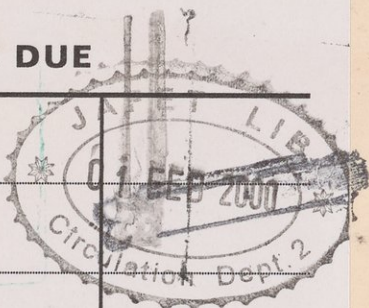
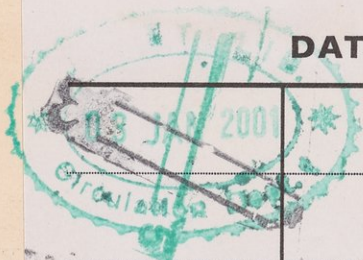
فهرس

٥	البرنامج من وجهة النظر الأمريكية
٥	تقديم البرنامج
١٠	طبيعته وأغراضه
١١	نطاقه
١٤	تنفيذه
١٦	تمويله
٢٠	عقبات في الطريق
٢٨	البرنامج .. على حقيقته
٢٨	تصدير رؤوس الأموال الأمريكية
٣٢	أثر التصدير في البلاد المصدرة والمستوردة
٣٧	تجارب الاستثمار السافر
٤٤	الاستثمار الخفي

٥٤	مصر تابعة لأمريكا
٥٧	علامات الخطر
٦٦	وضع اليد على المواد الأولية
٧٤	الأسباب الاستراتيجية للبرنامج
٨١	الحكومة المصرية تقبل ا
٨٦	كلمة أخيرة

مطبعة الفكرة
شارع منشأة الفاضل
ميدان الخديو اسماعيل

DATE DUE



338.91:B15iA:c.1
بهاء الدين، احمد
الاستعمار الاميركي الجديد، او برنامج
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01017515

American University of Beirut



338.91

B15iA

General Library

338.91
B15iA